

دور تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في زيادة الحصيلة الضريبية في مصر

The role of blockchain technology in increasing tax revenues in Egypt

هبه عبد الستار احمد محمد

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف

د / محمد محمد محمود

مدرس الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

أ. د / أحمد صبرى أبو زيد

أستاذ الاقتصاد – جامعة إلينوي بـالولايات المتحدة الأمريكية
و الجامعه الأمريكية بالقاهرة

ملخص الدراسة

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عرض و تقديم إطار مقترن لآليات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحليل دورها في زيادة الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصر، و من أجل تحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية تستهدف استطلاع آراء عينة مكونة من المحاسبين والممولين سواء من أصحاب المنشآت الفردية أو الشركات ، بالإضافة إلى مجموعة من مأمورى ومستشارى الضرائب العاملين بمصلحة الضرائب المصرية وخبيرى تكنولوجيا المعلومات بكل من مصلحة الضرائب المصرية ومجموعة متنوعة من الشركات لما لهم من خبرة عملية ودرأية تامة حول الانعكاسات المختلفة لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، ومن ثم سيكونون أكثر قدرة على تحديد انعكاس استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) على النظام الضريبي المصري. وذلك تمهيداً لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرض الذى استندت إليه الدراسة من خلال أسلوب قائمة الاستقصاء.

وخلصت الباحثة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري حيث أن

تطبيق سلاسل الكتل (Blockchain) سيعزز من شفافية النظام الضريبي ويزيد من الثقة بين الحكومة والمواطنين كما ستساعد في تحسين تجربة الممولين من خلال تسهيل الإجراءات الضريبية وفي تتبع جميع المعاملات المالية للممولين، مما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة والتي سوف ينعكس إيجابياً بالضرورة على اقتصاد الدولة المصرية ككل.

الكلمات المفتاحية: سلاسل الكتل – التهرب الضريبي – الحصيلة الضريبية – النظام الضريبي

Abstract:

The researcher aimed through this study to present and propose a framework for the mechanisms of applying Blockchain technology and analyzing its role in increasing tax revenue, with a focus on Egypt. To achieve this objective, a field study was conducted targeting a sample composed of accountants and taxpayers, including both owners of individual establishments and companies, as well as a group of tax inspectors and consultants working at the Egyptian Tax Authority and IT experts from the Egyptian Tax Authority and a variety of companies. These individuals were chosen for their practical experience and in-depth knowledge of the various implications of using modern technological methods, making them more capable of assessing the impact of using Blockchain technology on the Egyptian tax system. This served as a foundation for collecting the necessary data to test the study's hypothesis through a survey questionnaire.

The researcher concluded that there is a strong positive relationship between the application of Blockchain technology and the improvement of the efficiency and effectiveness of the Egyptian tax system. The implementation of Blockchain will enhance the transparency of the tax system, increase trust between the government and citizens, and improve the experience of taxpayers by simplifying tax procedures and enabling the tracking of all financial transactions. This will contribute to increasing the state's tax revenue, which will have a positive impact on the overall Egyptian economy.

Keywords: Blockchain – Tax evasion – Tax collection- Tax system

أولاً: الإطار العام للدراسة

١. مقدمة الدراسة

تدخل جميع الدول عصر الثورة الصناعية الرابعة في العصر الحالي، حيث يتم تسهيل جميع جوانب حياة الإنسان تقريباً من خلال التطورات التكنولوجية حيث يجلب التطور السريع للتكنولوجيا ابتكارات جديدة توفر إمكانات هائلة للنمو في الأعمال التجارية والأسواق. فإذا لم تتحرك الدول بسرعة في التكيف مع تدفق الإتجاهات الرقمية وإتباعها، سوف تواجه تأخراً في مختلف القطاعات الحكومية والبنية التحتية والمجتمع. ومع ذلك، إذا تم الإعداد بعناية لعصر الثورة الصناعية الرابعة، فسيتم الحصول على تأثيرات إيجابية، مثل زيادة سرعة تطوير المعلومات وزيادة الإنتاجية وزيادة سهولة الوصول إلى المعلومات. لذلك يجب استغلال هذه الفرص بشكل جيد، خاصة من قبل البلاد النامية ، حيث يمكن تحسين الاقتصاد وتحقيق الرفاهية للشعوب وذلك لأن التدفق المتزايد للمعاملات التجارية بين الشركات والأطراف المقابلة لها

يؤدي إلى زيادة قدرة الحكومات على الحصول على الإيصالات الضريبية.
(Arfah & Mila, 2020)

نتيجة للتطورات التكنولوجية والاستخدام المتزايد للأنترنت، انتشرت مجتمعات العملات الافتراضية في السنوات الأخيرة والتي تعتبر واحدة من أقوى الإبتكارات في مجال التمويل ولعل أكثرها شهرة وجنبًا للانتظار العملة الافتراضية " Bitcoin " والتي تم اختيارها كطريقة لإنشاء نظام آمن ومضمون من الأموال الافتراضية، تستخدم للتداول التجاري على الإنترت، مبنية على دفتر أستاذ موزع يعرف باسم "Blockchain". وتعد تكنولوجيا سلاسل الكتل "Blockchain" اختراعًا ثوريًا يمكن من فرض رقابة محكمة على المعاملات المالية والتحكم بها من قبل دفتر أستاذ لامركزي، موزع على نطاق واسع وآمن دون الحاجة إلى سلطة مركبة موثوقة بها وباستخدام محفز مشفر وآمن اقتصاديًا. (Thomas, 2017)

وتعد تكنولوجيا سلاسل الكتل "Blockchain" واجهة جديدة للمحاسبة ، حيث تعرف بأنها تكنولوجيا دفتر أستاذ موزعة Distributed Ledger Technology (DLT) ، تقوم على قواعد بيانات معترف بها كديل لدفاتر الحسابات القائمة على القيد المزدوج التقليدي لإمساك الدفاتر و تتمتع بمجموعة من المزايا المحتملة مثل السرعة وتكامل البيانات وانخفاض التكلفة مقارنة بالأساليب الكلاسيكية لإمساك الدفاتر. (Yermack, 2016) ، وقد تحفز تلك المزايا ، أصحاب رأس المال والجهات الفاعلة العاملة في صناعة الخدمات المالية بالاستثمار في هذا المجال التكنولوجي الجديد ، حيث اقررت البورصات استخدام Blockchain كوسيلة جديدة لتداول أسهم الشركات وتتبع ملكيتها وذلك في عام ٢٠١٥ عندما استحوذت Blockchain على انتباه عالم الاعمال ، لأنها توفر طريقة جديدة لإنشاء وتبادل وتنبيع ملكية الأصول على أساس النظير(peer to peer) خلال معالجة المعاملات .
(الشرقاوي، ٢٠١٩)

ولم تؤثر Blockchains على مجال البورصات المالية فقط بل امتد تأثيرها إلى نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية والحكومية خاصة عند ظهور ما يسمى بالعقود الذكية، تحديداً في قطاعات الصحة والبنوك والحكومات الذكية والضرائب وغيرها مما خلق معه أسلوب جديد للحكومة. (Potts, 2016)

إذا لم تتحرك الدول بسرعة نحو التكيف وإتباع تيار الاتجاهات الرقمية وهذا التطور التكنولوجي فإنهم سوف يواجهون تأخر في مختلف القطاعات الحكومية والبنية التحتية والمجتمع. لذلك، يجب استغلال هذه الفرص بشكل جيد، خاصة من قبل الدول النامية، من أجل تحسين الاقتصاد وتحقيق الرخاء للشعوب، حيث تحسين الاقتصاد و الرخاء للشعوب يتحقق نتيجة التدفق المتزايد للتجارة حيث تؤدي المعاملات بين الشركات والأطراف المقابلة لها إلى زيادة إمكانات الحكومات الحصول على مدفوعات الضرائب. ولأن قطاع الضرائب يعتبر واحداً من أكبر مصادر إيرادات الدولة، يجب أن يكون قطاع الضرائب دائماً قادراً على التكيف مع أي من هذه التطورات التي يمكن أن تحدث. (Davidson et al, 2016)

2. مشكلة الدراسة:

إحدى الوظائف الأساسية للحكومة هي تقديم الخدمات العامة للمواطنين. يتطلب تقديم خدمات من هذا النوع نفقات عامة، ومن ثم فإن الحكومات تتطلب موارد لتمويل نفقاتها. على الرغم من وجود عدد من الطرق المختلفة المتاحة لتمويل الإنفاق العام، فإن أهمها هو الضرائب ومع ذلك، تتحمل الحكومات تكاليف عند تحصيل الضرائب. لذلك، من المهم أن تضمن الحكومة كفاءة نظام تحصيل الضرائب وتحصيل الضرائب بطريقة لا يتم فيها تكبده سوى الحد الأدنى من التكاليف. (Demirhan, 2019, p. 347)

ولأن الضرائب هي أهم مصدر لتمويل العام لأي حكومة. لهذا السبب، يعد تحصيل الضرائب دائماً مسألة هامة. تهدف الحكومة دائماً إلى تحصيل الضرائب بشكل فعال، على الرغم من أن تحصيل الضرائب هو في الحقيقة سلاح ذو حدين. فمن ناحية، تسعى السلطات الضريبية إلى تحسين عملية تحصيل الضرائب؛ بينما من ناحية أخرى، يحاول دافعو الضرائب تقليل قواعدتهم الضريبية. والأهم من ذلك، أن أوجه

القصور في تحصيل الضرائب ليست أحادية الجانب. ومن هنا يتبيّن أن كافية الحكومات حول العالم تواجه تحديات كبيرة في تحصيل الضرائب بشكل فعال ومتناصف. فالنظم الضريبية التقليدية تعاني من تعقيداتها وتحدياتها، والمتمثلة في التهرب الضريبي، والغش الضريبي، والتکاليف الإدارية العالية، مما يؤثر على قدرة الحكومات على جمع الموارد الضريبية المستحقة (Juan, 2020).

وفي هذا السياق، تظهر تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain كحلًا واعداً لتحسين تحصيل الضرائب وتعزيز فعاليته. فمن خلال استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain، يمكن إنشاء سجلات دقيقة وغير قابلة للتلاعب للمعاملات الضريبية، وبالتالي يتم تحسين عمليات التحصيل والتحقق من الإمتثال الضريبي.

في ضوء ما سبق، يمكن بلورة المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: (ما هي آليات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل

ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية مع التطبيق على مصر؟) ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وتكوين إطار نظري وفكري، نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في الالامام بحيثيات التساؤل الرئيسي المطروح تتمثل في:

١- ما هي تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain ؟ وما هي خصائصها؟

٢- ما هي أهم معوقات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في الهيئات الضريبية؟

٣- ما هي أهم الفوائد والمزايا من تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في دعم الإمتثال الضريبي وكفاءة وفاعلية تحصيل الضرائب؟

٣ . الدراسات السابقة:

أ - الدراسات العربية:

١- دراسة (ابراهيم، ٢٠٢١)

عنوان الدراسة (نموذج مقترن لتطبيق تقنية البلوك تشين على المعاملات المالية وقياس الربح الخاضع للضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية " دراسة تطبيقية")

هدف الدراسة الى:- استخدام تطبيقات وتقنية سلسلة الكتل في قياس صافي الدخل الخاضع للضريبة لدخل الأشخاص الاعتبارية والتعرف على ماهية الاختلافات الموجودة بين المحاسبين وخبراء الضرائب عند استخدام سلاسل الكتل عند قياس الوعاء الخاضع للضريبة.

- بالإضافة إلى التعرف على توقعات الإدارة الضريبية عند مراجعة وفحص الاقرارات الضريبية باستخدام تقنية سلسلة الكتل ، **توصلت** الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث إلى التأكيد على مساعدة تكنولوجيا البلوكتشين في تحقيق الشفافية عند عرض القوائم المالية والاقرارات الضريبية للشركات.

٢ - دراسة (عثمان والعمير، ٢٠٢٢)

عنوان الدراسة (تأثير تقنية سلاسل الكتل Blockchain على صناعة الخدمات المالية وانعكاسها على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي).

هدف الدراسة إلى تحليل تأثير تقنية سلاسل الكتل Blockchain على صناعة الخدمات المالية وانعكاسها على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي ، **توصلت** الدراسة إلى أهمية وضرورة الاستفادة من تقنية سلاسل الكتل في غزو سوق الخدمات المالية السعودية وأنه تؤثر تقنية سلاسل الكتل تأثيراً معنوياً على صناعة الخدمات المالية والاقتصاد الرقمي السعودي كما تؤثر صناعة الخدمات المالية تأثيراً معنوياً على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي.

٣ - دراسة (العواجي وعلى، ٢٠٢٢)

عنوان الدراسة (دور سلسلة الكتل في رفع كفاءة الخدمات العامة في مصر إطار مقتراح)

هدف الدراسة إلى القاء الضوء على مفهوم وأهمية سلسلة الكتل وأهم مقومات تطبيقها سعياً لرفع كفاءة أداء الخدمات العامة وأخيراً الوقوف على أهم التحديات التي قد تعرّض سبيل تطبيق تقنية سلسلة الكتل في مصر وتحدد من دورها في تفعيل رفع كفاءة الخدمات العامة في مصر مع اقتراح محاور للإصلاح والتطوير التي يمكن تبنيها للتغلب على تلك التحديات. ، **توصلت** الدراسة إلى أنها أكدت على حقيقة أن تنفيذ

برنامج ناجح لتطبيق تقنية سلسلة الكتل لا يعد هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة ناجحة لدعم الحكومة المجتمعية و لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة كما أكدت على الترابط و التكامل الواضح بين تطبيق برنامج فعال لتقنية سلسلة الكتل ورفع كفاءة أداء الخدمات العامة حيث انشاء تقنية ناجحة لسلسلة الكتل تستطيع تقديم خدمات ميسرة الإجراءات للمواطنين وتدعم التداول الشفاف والامن للبيانات والمعلومات وكذلك سرعة التصديق على صحتها من جهات عدة بما يحقق رضاء المواطن وبخصوص تطبيق تقنية سلسلة الكتل في مصر فإنه يعترضه العديد من التحديات والعوائق الاجتماعية والسياسية ، الاقتصادية ، الثقافية ، التشريعية ، الإدارية ، الاجتماعية والمالية في البنية الأساسية سواء الإدارية أو البشرية أو التكنولوجية.

٤ - دراسة (عازر، ٢٠٢٣)

عنوان الدراسة (انعكاسات التكامل بين البيانات الضخمة Big Data وسلاسل الكتل الرقمية Blockchain على ممارسات التجنب الضريبي و مخاطر انهيار أسعار الأسهم في بيئة الاعمال المصرية)

هدف الدراسة الى قياس إثر التكامل بين البيانات الضخمة big data وسلاسل الكتل الرقمية Blockchain على ممارسات التجنب الضريبي للشركات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. ، توصلت الدراسة الى -وجود تأثير عكسي معنوي للتكامل بين البيانات الضخمة Big Data وتقنيات سلاسل الكتل الرقمية Blockchain وبين ممارسات التجنب الضريبي للشركات نتيجة استخدام التقنيات الحديثة للتحول الرقمي.

٥ - دراسة (نصير، ٢٠٢٣)

عنوان الدراسة (إطار مقترن لاستخدام تكنولوجيا البلوك تشين في تطبيق المعاملة الضريبية لأنشطة الرقمية وصناعة المحتوى بمصلحة الضرائب المصرية)

هدف الدراسة الى - دراسة وتحليل إمكانية استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في وضع قواعد للتحاسب الضريبي وتبسيط تحصيل الضريبة على الأنشطة الرقمية من صناعة المحتوى في مصر.

- بالإضافة إلى صياغة نموذج مقترن باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain لتحديد المعاملة الضريبية للأنشطة الرقمية من صناعة المحتوى في مصر، توصلت الدراسة إلى: – تستطيع تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain وضع مجموعة من القواعد المنظمة للتحاسب الضريبي للأنشطة الرقمية.
- تساعد تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في إمكانية تصميم وسائل تحصيل المبالغ الضريبية بشكل آلى فيما يخص المعاملات الضريبية للأنشطة الرقمية غير المقيمة.

بـ الدراسات الأجنبية:

١ – دراسة (Arfah & Mila, 2020) عنوان الدراسة :
(Blockchain Technology Application For Value added Tax) System

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية إمكانية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain على نظام ضريبة القيمة المضافة خاصة بالنسبة للفواتير الإلكترونية وذلك في دولة اندونيسيا. ، توصلت الدراسة إلى انه لا يمكن تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل الا على بيانات دافعى الضرائب التي لا تتطلب الخصوصية. كما انه سيتيح نظام (tax invoice serial number)TISN على نظام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain نظام أسرع وأكثر كفاءة.

٢ – دراسة (Juan & Wang, 2020) عنوان الدراسة:
(Applications of Blockchain Technology in Tax Collection and Management)

هدفت الدراسة إلى محاولة شرح إمكانية تطبيق تكنولوجيا Blockchain وتوضح (١) كيف تمثل تكنولوجيا Blockchain نهجاً جديداً للضرائب، (٢) كيف تقلل تكنولوجيا Blockchain الإنفاق الضريبي. (٣) كيف تزيد تكنولوجيا من الشفافية والمساءلة، (٤) كيف يمكن الحد من التهرب الضريبي باستخدام تكنولوجيا Blockchain، و(٥) كيف يمكن لتكنولوجيا Blockchain تقليل العباء الضريبي الإداري.

توصلت الدراسة الى ان أثر التطور المتسرع لمراكز التجارة الدولية على المجال العام في السنوات الأخيرة. تقدم تكنولوجيا Blockchain أساليب وفرصاً جديدة لكل من القطاعين العام والخاص كما ان Blockchain لديها القدرة على تقليل التهرب الضريبي وزيادة الامتثال الضريبي والوعي الضريبي، ويوفر Blockchain إجراءات شفافة وآمنة، كما يوفر وصولاً فورياً إلى المعلومات في الوقت الفعلي.

٣ - دراسة (Zhu& Chun,2021) عنوان الدراسة:

Analysis on Tax Collection and Management of Digital Economy

هدفت الدراسة الى دراسة مدى تأثير الاقتصاد الرقمى على تحصيل الضرائب في الصين واداراتها وتوضيح الفرص والتحديات التي تواجه نموذج تحصيل الضرائب الحالي في الصين . ، توصلت الدراسة الى انه مع التوسع المستمر في حجم الاقتصاد الرقمى تظهر نماذج اقتصادية جديدة باستمرار ولا ينبغي ان تضمن أنشطة إدارة الضرائب لل الاقتصاد الرقمى العدالة الضريبية فقط بل يجب أيضاً تجنب التدخل الضريبي المفرط في التشغيل المعتمد لسوق الاقتصاد الرقمى بالإضافة الى ذلك يجب ان تعمل أنشطة تحصيل الضرائب واداراتها على تسريع وتيرة الإصلاح والسعى لتحقيق التنمية المشتركة مع الاقتصاد الرقمى.

٤ - دراسة (Ibrahim & Hussein, 2022) عنوان الدراسة:

(BLOCKCHAIN APPLICATION AND THEIR TAX TREATMENT IN THE KINGDOME OF Saudi Arabia – PROBLEM AND SOLUTIONS) (PROPOSED FRAMEWORK)

- هدفت الدراسة الى المشاكل الضريبية المتعلقة بتكنولوجيا Blockchain في وزارة الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية كما تعرض هذه الرسالة المشكلة التي يمكن ان تنتج عن تطبيق Blockchain وتحاول حلها من خلال اقتراح إطار عمل لتطبيق أفضل ، توصلت الدراسة الى عدة نتائج تتمثل فيما يلى : - إن لمسألة المعاملة

الضريبية لأنشطة و عمليات تكنولوجيا Blockchain العديد من المشاكل بعضها مرتب بالجانب النظري لغياب المفاهيم الضريبية والقواعد التي تأخذ خصائص وتطبيقات هذه التكنولوجيا في الاعتبار والبعض الآخر يتعلق بالجانب العملي لصعوبة اسقاط التشريعات الضريبية الحالية في المملكة العربية السعودية

٥ - دراسة (Rahayu & Kurnia، 2022) عنوان الدراسة :

(Implementation of Blockchain in Minimizing Tax

Avoidance of Cryptocurrency Transaction in Indonesia)

هدف الدراسة الى تحديد المخاطر المحتملة للخسائر الضريبية الناجمة عن العملات المشفرة وتحديد القائمين بالتعدين ومستخدمي العملات المشفرة وصياغة استراتيجية التدابير المضادة لتجنب الضرائب المتعلقة بمعاملات العملات المشفرة. ، توصلت الدراسة الى أن تطبيق تكنولوجيا Blockchain في النظام الضريبي الإندونيسي هو نموذج تكامل قاعدة بيانات يمكنه حل مشاكل الاقتصاد الخفي في معاملات العملة المشفرة كما يرى الباحث انه من الممكن أن تكون تأثير نتائج هذه الدراسة أساساً لصياغة السياسات الضريبية المتعلقة بمعاملات العملة المشفرة من خلال الاستفادة من تكنولوجيا سلاسل الكتل . Blockchain

• التعقيب على الدراسات السابقة:

- من خلال إستقراء الدراسات السابقة والتي تناولت " تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain " ، " الضرائب الضريبية " يتضح ما يلى :
- تناولت بعض الدراسات كدراسة (عثمان والعمير ، ٢٠٢٢) مدى أهمية وضرورة تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في تحسين صناعة الخدمات المالية و كيف أثرت تأثير معنوى على صناعة الخدمات المالية و الاقتصاد الرقمي السعودي وكما أكدت دراسة (العواجي وعلى ، ٢٠٢٢) على أهمية ودور سلاسل الكتل في رفع كفاءة الخدمات العامة في مصر من خلال استعراض أهم مقومات تطبيقها وأهم التحديات التي تعرّض تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في مصر .

- أكدت دراسة (Juan & Wang, 2020) انه بتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل سوف يعمل أيضا على مكافحة التهرب الضريبي و يقلل من الإنفاق الضريبي والعبء الضريبي الإداري.
- أكدت معظم الدراسات على مدى أهمية تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain كواحدة من أهم التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في تحسين أساليب الإدارة والتحصيل مما إنعكس بشكل كبير على كفاءة التحصيل الضريبي ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية.
- تناولت بعض الدراسات مقترنات لاستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في وضع قواعد للتحاسب الضريبي للأنشطة الرقمية و صناعة المحتوى بمصلحة الضرائب المصرية مثل دراسة (نصير، ٢٠٢٣) وكذلك دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١) و التي ناقشت نموذج مقترن لكيفية تطبيق سلاسل الكتل على المعاملات المالية وقياس صافي الدخل الخاضع للضريبة لدخل الأشخاص الاعتبارية من خلال عرض تنبؤات و توقعات معدى ومقدمى و مراجعى الاقرارات الضريبية.
- تناولت بعض الدراسات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل أحدهما على نوع واحد من الضرائب وهو ضريبة القيمة المضافة خاصة بالنسبة لفوائير الإلكترونية في دولة اندونيسيا كما جاء في دراسة (Arfah & Mila, 2020) بينما تناولت دراسة (عازر، ٢٠٢٣) أثر التكامل بين البيانات الضخمة Big Data و سلاسل الكتل على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية ، بينما تناولت دراسة (Ibrahim & Hussein, 2022) المشاكل الضريبية المتعلقة بتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في وزارة الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية. كما ناقشت دراسة (Rahayu & Kurnia, 2022) تطبيق تكنولوجيا Blockchain في النظام الضريبي الإندونيسي كنموذج متكملا لقاعدة بيانات يمكنه حل مشاكل الاقتصاد الخفي في معاملات العملة المشفرة.

• الفجوة البحثية:

في الوقت الذي أظهرت فيه العديد من الأبحاث و الدراسات الدولية نجاح تطبيقات سلاسل الكتل Blockchain في تحسين الكفاءة الضريبية وتعزيز الشفافية، خاصة في ضريبة القيمة المضافة وضريبة المرتبات والتسعير التحويلي، نجد أن الأبحاث المصرية ما زالت تفتقر إلى نموذج عمل واضح لتطبيق هذه التكنولوجيا في الأنظمة الضريبية المحلية. رغم محاولات مصر للتحول الرقمي في النظام الضريبي، مثل إطلاق الإقرارات الضريبية الإلكترونية، إلا أنه في حدود علم الباحثة هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التي تتناول مقتراحات و آليات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في هذا السياق بشكل متكامل.

مصر تواجه تحديات خاصة في مجال التحصيل الضريبي، بما في ذلك التهرب الضريبي، نقص الكفاءة في المراجعة الضريبية، وتعقيد نظام التسعير التحويلي. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية والتي تمثل في عدم وجود نموذج عمل أو مقترن متكامل يوضح كيفية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain لتحسين الحصيلة الضريبية في مصر عبر عدة آليات، منها: ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة المرتبات، التسعير التحويلي والمراجعة الضريبية الفورية.

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث بصفة عامة من الاهتمام بموضوع دور تطبيق تكنولوجيا Blockchain في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة وتستمد هذه الأهمية من جانبين، جانب علمي وأخر عملي كالتالي:

- (١) **الأهمية العلمية:** يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:
 - أ - جذب إهتمام الباحثين والأكاديميين والمهنيين والجهات المعنية بالدولة إلى أهمية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain على النظام الضريبي للدولة.
 - ب - قلة الدراسات والأبحاث المتخصصة التي تتناولت التطبيق العملي و المتكامل لآليات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في النظام الضريبي ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة المصرية.

(٢) الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من خلال العناصر التالية:

أ - بيان أهمية أثر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة المصرية.

ب - بيان أهمية استخدام تقنيات التطور التكنولوجي الحديثة في تحقيق مستويات أداء عالية في تحسين كفاءة إدارة ضرائب الدولة ، وتقليل معدلات التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية للدولة و من ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤوية مصر ٢٠٣٠.

٥. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة:-

آليات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية مع التطبيق على مصر .

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١- توضيح ماهي تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain وخصائصها وأنواعها.

٢- توضيح أوجه الإستفادة من تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة وحسن إدارتها.

٦. فرض الدراسة:

من خلال أهمية وأهداف الدراسة تسعى الباحثة الى اختبار الفرض الرئيسي التالي:

" لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري "

٧. منهج الدراسة:-

يرتكز منهج الدراسة على استخدام المناهج العلمية المستحدثة والأساليب البحثية المتعارف عليها لتحقيق الهدف من الدراسة، وفي ذلك تستخدم الباحثة المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستبطاطي وذلك على النحو التالي:-

• المنهج الاستقرائي:

تعتمد الباحثة على المنهج الإستقرائي والإنتقال من الخاص الى العام وذلك من خلال دراسة وقراءة الكتب والرسائل العلمية وتحليل وتقدير الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية، والمرتبطة بموضوع البحث أثر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، بهدف الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للدراسة ومعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات، وتفصير النتائج للوصول إلى الحقائق والتع咪يمات العلمية.

• المنهج الاستباطي:

تعتمد الباحثة على المنهج الاستباطي الذي ينتقل فيه الباحث من الاستنتاج العام إلى الاستنتاج الخاص من خلال اختبار الفروض بهدف التحقق من مدى صحتها من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قائمة استقصاء والتي تمثل أداة البحث وتوزيعها على عينة الدراسة التي تتكون من المحاسبين و الممولين سواء من أصحاب المنشآت الفردية أو الشركات ، بالإضافة إلى مجموعة من مأمورى و مستشارى الضرائب العاملين بمصلحة الضرائب المصرية و خبيرى تكنولوجيا المعلومات بكل من مصلحة الضرائب المصرية و مجموعة متنوعة من الشركات.

8. متغيرات الدراسة:

أ – المتغير المستقل: تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)

ب – المتغير التابع: زيادة الحصيلة الضريبية.

9. تقسيمات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة و تحقيقاً لأهدافها و إختباراً لفروضها تحاول الباحثة في الأجزاء التالية بناء الإطار النظري للدراسة و ذلك من خلال تناول النقاط التالية :

- ماهية تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain

- عناصر تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain

- آلية عمل تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain
- مفهوم الإيرادات الضريبية
- مشاكل النظام الضريبي المصري ومعوقات تحصيل الضرائب في مصر
- التحديات والآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية في مصر
- الدراسة الميدانية لأثر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري

ثانيا : الإطار النظري للدراسة :-

1. ماهية تكنولوجيا سلاسل الكتل :Blockchain

ليس هناك تعريف واحد متفق عليه عالميا حول تكنولوجيا Blockchain وذلك لأنه يحتوي على عدد من الأبعاد التكنولوجية والتتشغيلية والقانونية والتنظيمية. (الشرقاوي ٢٠١٩ ، ص ١٥) ، فقد عرفتها دراسة (Cai,2021,p10) بأنها "عبارة عن قاعدة بيانات موزعة أو دفتر أستاذ عام لتسجيل المعاملات الرقمية التي تتم بين كافة الأطراف المشاركة وذلك باستخدام عملة رقمية مركبة وهي البتكونين ، ويمكن التتحقق من دفتر الأستاذ العام بموافقة غالبية الأطراف المشاركة دون محو أو تعديل المعلومات المسجلة في هذا النظام أو محاولة اختراقها وبالتالي سميت ب "بروتوكول الثقة " .

وعرفتها دراسة (YR Kim,2021,p.3) بأنها " عبارة عن دفتر أستاذ لامركزي غير قابل للتغيير من نظير إلى نظير. إنه نظام حفظ سجلات ظهر حديثاً، حيث يتم تسجيل المعلومات الرقمية في كل كتلة من Blockchain وإدارتها من قبل مجموعة من المستخدمين الموزعين في الشبكة. لا يتطلب الأمر وجود وسيط للتحقق من صحة المعلومات بدلاً من ذلك، يتم استخدام آلية إجماع لكل مستخدم موزع عبر الشبكة للتحقق من صحة المعلومات بشكل جماعي. تتكون شبكة Blockchain من معاملات Bitcoin، ومع ذلك، فإن Blockchain كتقنية قادرة على تسجيل وإدارة أي معلومات رقمية ولها تطبيقات تتجاوز Bitcoin .

كما اتفقت عدة دراسات على تعريف Blockchain بأنها " دفتر أستاذ رقمي لتبسيط المعاملات بين الأطراف الموجودة من خلال شبكة لامركزية مستندة على علاقة اللند باللند (peer to peer) و هي تتالف من سلسلة متراكبة من العمليات أو المعاملات يطلق عليها كتل (Block) بين جميع الأطراف المشتركة من أفراد او شركات و قد يطلق عليهم عقد (Nodes) تتصل بسلاسل الكتل (Chain) ، اعتمادا على آلية التشفير في بناء الكتل بشكل غير قابل للتعديل أو التلاعب مما يسمح بسهولة و سرعة تسجيل المعاملات المالية و التحقق من صحتها و مصدقتيها دون الحاجة الى وسيط و كذلك سهولة تبادل البيانات والمعلومات بتكلفة منخفضة ".
(Seebacher& Security, 2021; Liu et al,2020: Seminar etal,2021; Houben & Snyers,2018)

2. عناصر / مكونات سلاسل الكتل : -

تعتبر تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain بمثابة تكنولوجيا لامركزية لعدم اعتمادها على خادم Server ولكنها تعتمد على قاعدة بيانات لامركزية لحفظ ومعالجة ومراجعة البيانات. وقد أشارت دراستي (Cai , 2020 , 2021 ; Passkey) إلى عدة عناصر أساسية لسلاسل الكتل تتمثل فيما يلي:

- **الكتلة Block :** تمثل وحدة بناء السلسلة، فهي مجموعة من المهام أو الأنشطة التي يتم تنفيذها داخل السلسلة والتي تتالف منها كل كتلة وكل كتلة حد أقصى للمعاملات ثم بعد ذلك يتم إنشاء كتلة جديدة مرتبطة بها وذلك بهدف القضاء على أي محاولات للتعديل أو حذف البيانات داخل الكتلة.
- **المعاملات Transactions :** عبارة عن العمليات او المعلومات التي يتم تسجيلها داخل كل كتلة.
- **التشفير Hash Cryptography :** الهاش هو عبارة عن الحمض النووي المميز لسلسلة الكتلة فيه تتم عملية تحويل المعلومات الى رموز رقمية وأ寇واد برمجية يتم تصميمها من خلال خوارزميات يطلق عليها دالة الهاش Hash Function وذلك لمنع الأشخاص غير المصرح لهم بالاطلاع عليها او فهمها.

▪ العملة الرقمية Digital Currency : عبارة عن نقود رقمية مشفرة يتم تداولها

عبر شبكة لامركزية مثل: Ethereum & Bitcoin

▪ العقد Nodes: تتمثل في أجهزة حاسبات متصلة بشبكة الانترنت يتم تحديثها تلقائياً عن طريق خوارزميات رياضية وأكواد برمجية لتشفيير البيانات لمنع تعديلها أو إختراقها داخل سلسلة الكتل.

3. آلية عمل تكنولوجيا سلاسل الكتل - Blockchain

قبل محاولة فهم كيفية عمل دفاتر Blockchain، من المفيد إلقاء نظرة على دفاتر الأستاذ التقليدية، لعدة قرون استخدمت البنوك دفاتر الأستاذ للحفاظ على قواعد بيانات المعاملات الحسابية، واستخدمنا الحكومات لاحتفاظ بسجلات ملكية الأراضي. هناك سلطة مركزية مثل البنك أو المكتب الحكومي الذي يدير التغييرات في سجل المعاملات، حتى يتمكنوا من تحديد من يملك ماذا، في أي وقت. وهذا يسمح لهم بالتحقق مما إذا كانت المعاملات الجديدة مشروعة، وأن نفس الـ ٦٥ لا يتم إنفاقها مرتين، وأن المنازل لا يتم بيعها من قبل أشخاص لا يملكونها. وبما أن المستخدمين يتذلون في مدير دفتر الأستاذ للتحقق من المعاملات بشكل صحيح، فيمكن للأشخاص الشراء والبيع من بعضهم البعض حتى لو لم يلتقطوا من قبل ولا يثقون ببعضهم البعض. يتحكم الوسيط أيضاً في الوصول إلى المعلومات الموجودة في دفتر الأستاذ. قد يقررون أنه يمكن لأي شخص معرفة من يملك المبنى، ولكن يمكن لأصحاب الحسابات فقط التحقق من رصيدهم. هذه الدفاتر مركزية (يوجد وسيط، يثق به جميع المستخدمين، ويتمتع بالسيطرة الكاملة على النظام ويتوسط في كل معاملة) ومربي أسود (وظيفة الدفتر وبياناته غير مرئية تماماً لمستخدميه). لقد جعلت الرقمنة هذه الدفاتر أسرع وأسهل في الاستخدام، لكنها تظل مركزية ومحفوظة في صندوق أسود.

تقديم سلاسل الكتل Blockchain نفس وظيفة حفظ السجلات ولكن بدون بنية مركزية

والسؤال هو كيف يمكن التأكيد من شرعية المعاملة في ظل عدم وجود سلطة مركزية للتحقق منها؟

تعمل سلاسل الكتل على حل هذه المشكلة من خلال تحقيق اللامركزية في دفتر الأستاذ، بحيث يحتفظ كل مستخدم بنسخة منه. يمكن لأي شخص أن يطلب إضافة أي معاملة إلى Blockchain، ولكن يتم قبول المعاملات فقط عندما يوافق جميع المستخدمين على أنها مشروعة، على سبيل المثال، أن يأتي الطلب من الشخص المرخص له، وأن بائع المنزل لم يقم ببيع المنزل بالفعل، والمشتري لم ينفق المال بالفعل. يتم إجراء هذا الفحص بشكل موثوق وتلقائي نيابة عن كل مستخدم، مما يؤدي إلى إنشاء نظام دفتر أستاذ سريع وآمن للغاية ومقاومة للتلاعب بشكل ملحوظ. (Boucher, 2017, p5)

يتم تجميع كل معاملة جديدة سيتم تسجيلها مع المعاملات الجديدة الأخرى في "كتلة" أو "Block"، والتي تتم إضافتها كأحدث رابط في سلسلة طويلة من المعاملات التاريخية. تشكل هذه السلسلة دفتر الأستاذ Blockchain الذي يحتفظ به جميع المستخدمين. ويسمى هذا العمل "التعدين" "Mining". يمكن لأي شخص أن يصبح عامل تعدين ويتناهى ليكون أول من يحل المشكلة الرياضية المعقدة المتمثلة في إنشاء كتلة مشفرة صالحة من المعاملات بالإضافة إليها. هناك وسائل مختلفة لتحفيز الناس على القيام بهذا العمل. في أغلب الأحيان، تتم مكافأة أول عامل تعدين يقوم بإنشاء كتلة صالحة وإضافتها إلى السلسلة بمبلغ الرسوم مقابل معاملاته، وتبلغ الرسوم حالياً حوالي ١٠٠ يورو لكل معاملة، ولكن تتم إضافة الكتل بانتظام وتحتوي على آلاف المعاملات. قد يحصل عمال المناجم أيضاً على عملة جديدة يتم إنشاؤها وطرحها للتداول كآلية للتضخم. (نصر، ٢٠٢٣ ، ص ٥٥٥)

إن إضافة كتلة جديدة إلى السلسلة يعني تحديث دفتر الأستاذ الذي يحتفظ به جميع المستخدمين. يقبل المستخدمون كتلة جديدة فقط عندما يتم التحقق من صحة جميع معاملاتها. إذا تم العثور على تناقض، فسيتم رفض الكتلة. وبخلاف ذلك، تتم إضافة

الكتلة وستظل هناك كسجل عام دائم. لا يمكن لأي مستخدم إزالته. في حين أن تدمير أو إتلاف دفتر الأستاذ التقليدي يتطلب هجوماً على الوسيط، فإن القيام بذلك باستخدام Blockchain يتطلب هجوماً على كل نسخة من دفتر الأستاذ في وقت واحد. لا يمكن أن يكون هناك "دفتر حسابات مزيف لأن جميع المستخدمين لديهم نسختهم الأصلية للتحقق منها". إن الثقة والتحكم في المعاملات القائمة على تكنولوجيا Blockchain ليست مركبة أو في صندوق أسود، ولكنها لا مرئية وشفافة. (السبعي، ٢٠١٩، ص ٤)، (الشرقاوي ، ٢٠٢٩ ، ص ١٦)

يتم وصف Blockchain بأنها بدون إذن، لأنه لا توجد سلطة خاصة يمكنها رفض إذن المشاركة في فحص المعاملات وإضافتها. ويمكن وصفها أيضاً بأنها تجسد القيم الاجتماعية والسياسية مثل الشفافية وإعادة توزيع السلطة. من الممكن أيضاً إعداد سلاسل الكتل "المصرح بها"، حيث تحافظ مجموعة محدودة من الجهات الفاعلة بالقدرة على الوصول إلى المعاملات والتحقق منها وإضافتها إلى دفتر الأستاذ. وهذا يمكن الجهات الفاعلة الرئيسية مثل البنوك والحكومات من الحفاظ على سيطرة كبيرة على سلاسل الكتل Blockchain الخاصة بها.

٤. الإيرادات الضريبية

يشير مفهوم الإيرادات الضريبية إلى تلك المبالغ التي تحصلها الحكومة من كافة الأفراد والوزارات والهيئات المحلية التابعة للدولة وتشمل الإيرادات الضريبية السيادية ويقصد بها الإيرادات التي تحصلها الدولة بما لها من سيادة على الأفراد وعلى الشركات العامة والخاصة وعلى الهيئات الاقتصادية وغيرها من الهيئات. (أبو عميرة ، ٢٠٢٣)

إذ تعرف الضرائب بأنها "اقتطاع جبرى تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية النفقات العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية (حسن ، ٢٠٢٣).

وتعتبر هذه الإيرادات الضريبية هدفاً تسعى إليه الإداره الضريبية من خلال سياساتها الضريبية لجباية الأموال من المكلفين الخاضعين للضريبة سواء كانوا

أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين وذلك من أجل تزويد الخزينة العامة للدولة بالأموال اللازمة من أجل تنفيذ المشروعات القومية التي تخدم المجتمع وتحقق له الرفاهية في كافة المجالات، حيث تقوم الإدارة الضريبية بتحصيل الضريبة والتي يعني بها مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الإدارة الضريبية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ (حسن ، ٢٠٢٣).

٥. مشاكل النظام الضريبي المصري ومعوقات تحصيل الضرائب في مصر

على الرغم من إصدار قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي يعد بداية حقيقة لإصلاح النظام الضريبي المصري، حيث قدم هذا القانون مفاهيم وممارسات جديدة وأحدث تطورات في عملية التحاسب الضريبي، وتبنى منهج الفحص بالعينة بدلاً من الفحص الشامل، وتبسيط إجراءات الربط والتحصيل والعمل على تقليل فرص التهرب الضريبي، كما سمح بعمليات التقدير الذاتي للضريبة، والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية وغيرها. وكنتيجة حتمية لعدم إحداث تطوير موازي ومماثل في أداء الإدارة يحاكي التشريعات الضريبية، فقد تبين أن أداء الإدارة الضريبية المصرية على كافة المستويات الإدارية المختلفة يتسم بعدم الكفاءة والفاعلية، حيث تعاني الإدارة الضريبية المصرية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم انسجام العلاقة بين مختلف المستويات الإدارية والقطاعات المختلفة: (شحاته ، ٢٠٢٠)

وفي سياق توجه القيادة السياسية للتحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي من خلال مصلحة الضرائب المصرية ومحاولة تطوير جميع أركان المنظومة الضريبية، فإنه يستلزم الأمر الوقوف على كافة جوانب القصور والخلل بمنظومة الضرائب المصرية التقليدية في تحقيق استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠ . وتمثل أهم مظاهر القصور والضعف ما يلي: -

٤/١: تداخل وتعارض القوانين والتشريعات الضريبية فيما بينها:

بالإقاء الضوء على نصوص القوانين الضريبية سواء قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وقانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤

وكانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ نجد أنها تتضمن مزيجا من القواعد الفنية والإجرائية، الأمر الذي أدى في العديد من الحالات إلى تداخل هذه القواعد مع بعضها البعض وغموض بعض نصوص القانون وعدم الوضوح وتكرارها رغم وحدة الغاية منها وكذلك رغم وحدة جهة الإدارة القائمة على التطبيق.

٥/٢: انخفاض مستوى الأداء بمنظومة الضرائب التقليدية:

تعاني منظومة الضرائب التقليدية من تدني مستوى كفاءة وفاعلية الإدارة الضريبية في أداء أعمالها نتيجة لطول سلسلة الإجراءات الضريبية و الضعف في مراحلها المختلفة (خليفة ، ٢٠٢٢) ويرتبط ضعف الإدارة الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية في عدم مواكبتها للطرق الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي في أداء أعمالها حيث تقوم مصلحة الضرائب باتباع الطرق التقليدية في العمل مما أظهر العديد من المشاكل وهو ما أسهم في ضعف أساليب الفحص الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية و عدم قدرته على التتحقق الكامل من صحة البيانات الواردة بإقرارات المكلفين و ذلك لكبر عدد الممولين و ضخامة الشركات و العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الشركات و كذلك اعتماد كثير من الشركات على إعداد حساباتها إلكترونيا و نشرها من خلال شبكة الانترنت مما نتج عنه تدنى في الحصيلة الضريبية و زيادة حجم المتأخرات الضريبية و زيادة عدد المنازعات الضريبية و ارتفاع حالات ممارسات التهرب الضريبي. (حسن ، ٢٠٢٣)

٥/٣: انخفاض مستوى كفاءة وفاعلية الكوادر البشرية بمنظومة الضريبية التقليدية:

تعاني منظومة الضرائب التقليدية من انخفاض مستوى كفاءة وفاعلية العاملين بها في أداء أعمالهم وتقترب هذه المشكلة أيضا بكلام من الإدارة العليا والوسطى نتيجة عدم توافر الإمكانيات البشرية المطلوبة من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي والإداري نتيجة لضعف اهتمام الإدارة الضريبية بعمليات التدريب

والتطوير المستمر للمهارات وزيادة المعرفة للكوادر البشرية بالنظام الضريبي (خليفة، ٢٠٢٢).

٤/٥: ضعف الإمكانيات المادية المساعدة في أداء المهام والعمليات بالمنظومة الضريبية التقليدية:

تعاني منظومة الضرائب التقليدية من ضعف وعدم كفاءة ومدى ملائمة البنية التحتية من حيث عدم توافر المقرات المناسبة والمجهزة وعدم توافر الأجهزة والأدوات الحديثة مثل أجهزة الحاسوب المتغيرة والبرامج والتقنيات الحديثة وشبكات الانترنت السريعة التي تمكن من سرعة إتمام المهام. وهذا ما أكد عليه تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال في مصر عام ٢٠١٣ فيما يتعلق بمنظومة الضرائب حيث ذكر فيه ان الإدارة الضريبية المصرية لم تكن مؤهلة لتواكب التشريعات الضريبية الجديدة، ولم يتم توجيه حملات توعية للموظفين بأهمية وضرورة التغيير، والاستعداد للمنظومة الضريبية الجديدة، كما ذكر أنها تحتاج إلى الوقت لتكيف مع هذه المنظومة الجديدة، فقد كان تطوير القانون الضريبي أسرع من تطوير الإدارة الضريبية. (شحاته، ٢٠٢٠، خليفة، ٢٠٢٢).

٦. التحديات والآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية في مصر:

في ظل التغيرات الاقتصادية المتتسارعة التي يشهدها العالم، يبرز التهرب الضريبي كأحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات الوطنية. حيث يُشكّل تحديًّا كبيرًا أمام الحكومات في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فالتهرب الضريبي لا يقتصر فقط على تأكل الحصيلة الضريبية وحرمان الدولة من الإيرادات التي تُستخدم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، بل يُساهم أيضًا في تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. حيث يُضعف التهرب الضريبي من قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وعلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه شعبها، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد ورفاهية المواطنين.

وقد أصبح التجنب والتخطيط الضريبي خطراً يهدد العالم كله، ليس فقط في مجال تأكيل الحصيلة الضريبية، ولكن أيضاً في الإخلال بمبادئ وقواعد المنافسة العادلة بين المشروعات في مجال التجارة الدولية.

ومما لا جدال فيه أن العدالة في فرض الضريبة وإن كان مطلباً تسعى إليه الدول بصفة عامة لتوفير التمويل اللازم للقيام بواجباتها نحو مواطنيها، إلا إن عدم العدالة في فرض أو تحصيل الضرائب يؤدي إلى الإخلال بالمنافسة الاقتصادية العادلة بين المشروعات المختلفة، لما يتربّط على ذلك من تخفيف عبء الضريبة على البعض دون الآخر وأياً كانت مبررات أو أسباب ذلك التخفيف، وهو ما يجعل فرض الضريبة أمراً ومطلباً ضرورياً للمستثمرين حتى تكون فرص الاستثمار والمنافسة بين المشروعات الاقتصادية متساوية. ولا يكون ذلك مطلوباً على مستوى الدولة الواحدة، بل يجب أن يتم على مستوى العالم ككل. (عبد القادر ، ٢٠١٨ ،

٦/١: مفهوم التهرب الضريبي

اختلف الكثير من الفقهاء والباحثين حول تعريف التهرب الضريبي فوضعوا له العديد من التعريفات

فعرفه البعض بأنه " هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصلحة الضرائب أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة بشكل كلي أو بشكل جزئي وينجم عن ذلك آثار سيئة للخزانة العامة لكونه قلل حصلة الضرائب، و يؤدي إلى آثار سيئة على المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا تقبلونه، فتحملون عبء الضريبة بينما يفلت منها آخرون مما يؤدي إلى عدم تطبيق مبدأ الأعباء العامة . (علام ، ٢٠١٢)، وفي التشريع المصري لم يضع تعريف شامل و جامع للتهرب الضريبي ، ولكنه ترك الأمر للفقهاء لوضع التعريف ، فعرفه الدكتور أحمد فتحى سرور في كتابه الجرائم الضريبية عام ١٩٩٠ ، بأنها " كل عمل يتربّط عليه الإخلال بواجب أداء الضريبة في الميعاد القانوني سواء بعدم أداء الضريبة كلها أو بعضها أو التأخير عن أدائها كاملة عن الميعاد القانوني " (سرور، ١٩٩٠) و عرفه الدكتور حسن صادق

المرصفاوي بأنه " كل وسيلة يلجأ إليها الممول في سبيل التخلص من عبء ضريبي يفترض وقوعه على عاتقه باستعمال الطرق الاحتياطية للتخلص من أداء الضريبة " (الكنانى ، ٢٠٢١)

وترى الباحثة أنه يمكن تعريف (التهرب الضريبي) بأنه هو " الامتناع المتعذر عن دفع الضرائب المستحقة من طرف المكلف للضريبة بطرق غير قانونية من خلال إخفاء الدخل أو تقديم معلومات غير صحيحة للسلطات الضريبية للتخلص بصفة جزئية أو كلية من الضريبة المفروضة " .

٢/٦: أنواع التهرب الضريبي

قد يلجأ المكلفون إلى إحدى الأشكال التالية للتهرب من الضريبة:

١ - التهرب المشروع : "التجنب الضريبي"

هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية (قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية والاجتماعية كأن تقر ضريبة دخل على جميع الأرباح الصناعية والتجارية ثم تستثنى منها أرباح بعض المؤسسات الصناعية ضمن شروط معينة تشجيعا لإنشاء هذه المؤسسات) (الزغبي وآخرون ، ٢٠١٣) ، (علیمات ، ٢٠١٣) ، (الكنانى ، ٢٠٢١)

٢ - التهرب غير المشروع: "الغش الضريبي"

هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب، أو إعداد سجلات وقيود مزيفة، أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع مصلحة الضرائب من الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها. (مختر ، ٢٠١٦) ، (الكنانى ، ٢٠٢١)

وفيما سبق يتضح أن كلا من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي متشابهان في الغاية ولكنهما مختلفان في الوسيلة، ففي التجنب يستفاد بالوسائل المشروعة والتي يسمح بها القانون بينما في التهرب يعتمد المتهرب مخالفه القوانين او يحتال عليها.

٦/ الآثار الاقتصادية لظاهرة التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي أثار اقتصادية سلبية أهمها (الكناني، ٢٠٢١) (الخطيب، ٢٠٠٠):

١- أثر التهرب على تمويل التنمية:

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية احدى الاهداف الرئيسية للحكومات في الدول النامية، مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية، بحيث أصبح من الممكن التعميم بالقول انها تعد احدى الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية لتلك المجتمعات. وما لا شك فيه ان التهرب الضريبي يشكل أحد المعوقات في سبيل الوصول الى تحقيق هذا الهدف من خلال ما يؤدي إليه من الخسارة التي تلحق بالخزينة العامة للدولة.

٢ - أثر التهرب الضريبي على ادارة المشروعات.

يؤدي انتشار التهرب وشيوعه في نوع معين من الانشطة الاقتصادية الى اجتذاب الافراد واموالهم الى حيث تتواجد فرص التخلص من الضريبة، وبالتالي تنخفض نفقة الانتاج في هذا النشاط بمقدار الضريبة، او تمثل زيادة في الايراد مما يشكل ميزة للاستثمار فيه، وقد لا يكون ذلك النشاط مفيداً بالنسبة للمجتمع، او لا تسعى الدولة الى تشجيعه، ومع ذلك يتوجه الافراد اليه لما يتميز به من امكانية التهرب والتخلص من الضريبة في مجاله.

ويؤدي تقسي التهرب في هذا القطاع، الى صعوبة اعطاء البيانات السليمة عن التكلفة الفعلية للنشاط. وهو الامر الذي يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحتاجها المشروعات لا سيما فيما يتعلق بالادارة وادائها لوظائفها في المنشأة بفاعلية، سواء في مجال التخطيط او في مجال الرقابة. (الخطيب، ٢٠٠٠):

٣ - أثر التهرب الضريبي على المنافسة بين المشروعات.

يؤدي التهرب الضريبي إلى اهدار شروط المنافسة بين المشروعات، حيث تكون الفرصة أكبر للمشروعات الأكثر مقدرة على التهرب الضريبي، في أن يتحقق له التفوق على غيرها من المشروعات التي تتفوق عليها إنتاجاً أو تنظيماً أو فائدة للمجتمع، حيث تنخفض بالنسبة لها نفقة الانتاج بمقدار قيمة ما احتفظت به نتيجة تهربها من الضريبة، وهو ما يجعل لها ميزة تستطيع معها ان تسيطر على السوق بمنافسة غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامتثالها للضريبة.

٤ - أثر التهرب الضريبي على الصناعة الوطنية.

يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة حجم النقد المتاح في أيدي المتهربين، مما يدفعهم إلى زيادة انفاقهم الاستهلاكي وزيادة اقبالهم على السلع المستوردة والاجنبية أحياناً والتي يسعى المشرع في الدول النامية إلى حماية الانتاج الوطني منها، وذلك نظير تمنعها بعامل الجودة والتتنوع، وهو ما تقتضيه الصناعة الوطنية في بداية نشأتها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب عليها بما يؤثر على سير تلك المشروعات ويضعف من صمودها أمام منافسة السلع الأجنبية.

٥ - أثر التهرب الضريبي على المستوى العام للأسعار.

يؤدي التهرب الضريبي إلى انعدام فاعلية تلك الادارة في تحقيق اهداف السياسة المالية وذلك عندما تهدف السياسة الضريبية إلى امتصاص النقد الزائد عن طريق خفض الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يضمن إعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. حيث تهدف السياسة الضريبية في فترة التضخم إلى ان تسحب من المستهلكين القوة الشرائية الزائدة التي تسببت في ارتفاع الأسعار. فتؤدي الضرائب المباشرة على الدخول إلى تحقيق تلك النتيجة من خلال تخفيض الدخول المتاحة لهم عن طريق الاقتطاع الضريبي، ونجاح البعض في التهرب منها يؤدي إلى انعدام فاعليتها كاداة لتحقيق ذلك، وهو ما يؤدي إلى زيادة النقد المتاح في يد المستهلكين وزيادة انفاقهم الاستهلاكي بما يؤدي إلى تدهور قيمة النقود، وزيادة التضخم، وارتفاع الأسعار. (الكتاني، ٢٠٢١)

٦ - أثر التهرب الضريبي في الحافز على الانتاج:

ان انخفاض حصيلة الضريبة نتيجة التهرب الضريبي، قد يدفع بالحكومة الى زيادة معدلات الضرائب، او فرض ضرائب جديدة، وذلك عندما يستفحل أثره ويتسع نطاقه وتزداد الحاجة الى الموارد، وهنا قد تتجاوز معدلات الحدود المناسبة لحفظ على حوافز الانتاج، بما يدفع الى اضعاف الحافز نحو الاستثمار في مجال الانتاج.

٧. انعكاسات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل على Blockchain في مصر

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم إطار مقتراح لآليات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في النظام الضريبي المصري، مع التركيز على أربعة محاور رئيسية: ضريبة الأجور و المرتبات، ضريبة القيمة المضافة، الضريبة على التسuir التحويلي لضمان الالتزام بقواعد التسuir التحويلي بين الشركات متعددة الجنسيات، وأخيراً المراجعة الضريبية. سيتم استعراض كيفية استغلال سلاسل الكتل Blockchain لتعزيز الشفافية والدقة في عمليات تحصيل ضرائب الرواتب وضريبة القيمة المضافة، كما أنها تلعب دوراً محورياً في تحسين عمليات المراجعة الضريبية، من خلال توفير سجلات رقمية دقيقة وغير قابلة للتلاعب، مما يقلل من احتمالات التهرب الضريبي ويعزز الكفاءة في عمليات المراجعة، ويعزز الثقة في النظام الضريبي. يسعى هذا الجزء إلى تحليل الفوائد المتوقعة من تطبيق سلاسل الكتل في هذه المجالات، بما في ذلك زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة والمساءلة في النظام الضريبي.

١/٧: ضريبة الأجور والمرتبات:

هي ضريبة تفرض على أصحاب العمل أو الموظفين، وعادةً ما تُحسب كنسبة مئوية من الأجر التي يدفعها أصحاب العمل للموظفين. تنقسم ضريبة الأجور إلى فئتين رئيسيتين. (Demirhan, H., 2019)

(أ) الخصومات من أجر الموظف: الضرائب التي تخصم مباشرةً من أجر الموظف.

(ب) الضرائب المدفوعة من قبل صاحب العمل: الضرائب التي يدفعها صاحب العمل بناءً على أجر الموظف.

■ هناك ميزتان رئيسيتان لاستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في هذا المجال:

أولاً: جمع الضرائب باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain يضمن أمان الضرائب لكلا الطرفين: أصحاب العمل والموظفين.

ثانياً: سُرّع تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain عملية جمع الضرائب للدول، بمعنى أن استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل سيقلل من تكاليف المعاملات لكل من الدولة وأصحاب العمل. (Johnston & Lewis, 2017)

في نظام ضرائب الرواتب التقليدي، يعمل أصحاب العمل كوسطاء للضرائب. هم يقومون بحجز الضرائب من رواتب الموظفين ويحولونها إلى الحكومة. مع تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain ، وبنطبيق العقود الذكية، يمكن إزالة هذا الوسيط. في هذا النظام، يقوم صاحب العمل بإدخال مبلغ الأجر الإجمالي بالإضافة إلى مساهمات الضمان الاجتماعي في النظام، ولن يحتاج إلى القيام بأي معاملات أخرى. ثم، في نظام قد يكون مفتوحاً فقط لمكتب الضرائب وربما للبنوك، ستقوم العقود الذكية بحساب الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي بشكل صحيح، وستتم مطابقتها مع الدفع، والذي بدوره سيتم تحويله مباشرة إلى الموظف. المعاملات على سلاسل الكتل Blockchain يتم تتبعها في بيئة لامركزية تماماً. هذه الخاصية تجعل تاريخ المعاملات شفافاً ولا يمكن الطعن فيه. يمكن لهذا النظام أن يقلل من الفروقات ويزيد من توفير الوقت في صناعة الأجور المنظمة بشكل صارم. من بين العديد من التقنيات والطرق الأخرى، يتم استكشاف سلاسل الكتل Blockchain أيضاً كجزء من الحل للمدفوعات الفورية. يمكن تنفيذ النظام، على سبيل المثال، من خلال دمج العقود الذكية التي تقوم بأتمتة العملية بالكامل. يمكن تحقيق ذلك من خلال الخطوات التالية (Owens, 2017) :

١. إدخال مبلغ الأجر الإجمالي من قبل صاحب العمل.
٢. مطابقة بيانات الضرائب مع الدفع باستخدام تكنولوجيا العقود الذكية ضمن نظام Blockchain وحساب المبالغ الصحيحة للضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي.
٣. تحويل صافي الأجر بشكل آلي إلى مبلغ الموظف والضريبة المحسوبة إلى الحكومة.

نتيجة لذلك يمكننا سرد مزايا استخدام **Blockchain** في نظام الرواتب على النحو التالي:

- ✓ تتمتع المدفوعات المتعلقة بكشوف الأجر باستخدام قواعد بيانات Blockchain بإمكانية زيادة سرعة المعاملات وزيادة كفاءة التدفق النقدي.
- ✓ توفر تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain بيئة آمنة جدًا للأجرور ذات الصلة.
- ✓ توفر تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain القدرة لمهنيي مصلحة الضرائب لتوثيق تاريخ التوظيف.

٧/ ضريبة القيمة المضافة :

ضريبة القيمة المضافة (VAT) هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الاستهلاك. تُعرف أيضًا في بعض البلدان باسم ضريبة السلع والخدمات (GST). يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على المنتج كلما تمت إضافة القيمة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، من الإنتاج إلى نقطة البيع. في جميع البلدان تقريبًا، تعد ضريبة القيمة المضافة أهم عامل في الإيرادات الضريبية وأكبر مساهم في الميزانيات الحكومية. لهذا السبب، "بعد التحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة أمراً مهماً للغاية بالنسبة للسلطات الضريبية من أجل كسب المزيد من الإيرادات وتقليل فجوة الميزانية". (Frankowski & Bronowska, 2017).

تلعب الشركات دورًا كبيرًا في نظام ضريبة القيمة المضافة الحالي من أجل الوصول إلى الضرائب المستحقة وتحصيلها، ومن أجل تحويلها إلى الحكومة. يتضمن هذا النظام مخاطر كبيرة في حد ذاته. عندما تتعرض الشركات لمشكلات مالية، فإن النظام ينطوي على مخاطر كبيرة تتعلق بعدم السداد، خاصةً مما يعني

الاحتيال على نطاق واسع في الدفع وعبء الامثال الكبير للأعمال (Ainsworth & Schact, 2016)، ستساعد تكنولوجيا Blockchain في تسجيل المعاملات في دفتر الأستاذ الموزع والدفع من خلال العقود الذكية. وبالتالي، سيتم احتساب ضريبة القيمة المضافة بشكل صحيح، و "يمكن تقسيم الضريبة المستحقة عن الدفع حيث يتم سدادها من قبل العميل وإرسالها مباشرةً إلى الحكومة (Owens, 2017)"، نتيجةً لذلك سيقلل النظام من نكاليف المعاملات بشكل كبير وكذلك سيقلل من مخاطر الاحتيال في النظام الحالي، تتم معالجة معاملة ضريبة القيمة المضافة في الخطوات التالية :- (Frankowski & Bronowska, 2017)

١. تصدر الشركة فاتورة ضريبة القيمة المضافة.
 ٢. يدفع العميل الفوaturer بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة.
 ٣. تقوم الشركة بتسجيل المعلومات الخاصة بالدفع في نظامها.
 ٤. تقوم الشركة بدفع فاتورة مورديها عن طريق التحويل المصرفي.
 ٥. تحتسب الشركة ضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطات الضريبية وتملأ الإقرارات الضريبية (ربع سنوي، شهري، سنوي).
- في نظام **Blockchain**، يتم تقليل الخطوات لمعاملات ضريبة القيمة المضافة.

حيث يوجد هناك خطوتان في معاملات ضريبة القيمة المضافة المستندة إلى **Blockchain**:

في الخطوة الأولى، يدفع العميل قيمة فاتورة الشركة. خلال هذه الخطوة، في الوقت نفسه، تحتسب عقود Blockchain الذكية فاتورة ضريبة القيمة المضافة وتقسيمتها إلى الأجزاء غير المتعلقة بضربية القيمة المضافة وضربية القيمة المضافة. يتم دفع ضريبة القيمة المضافة مباشرةً إلى مصلحة الضرائب عن طريق العقود الذكية، ويتم تحويل الجزء غير الخاضع لضربية القيمة المضافة إلى حساب الشركة باستخدام عقد ذكي. خلال الخطوة الثانية، تقوم الشركة بدفع فاتورة الموردين عبر عقد ذكي. تقوم الشركة بتبني المبلغ المطلوب ويقوم العقد الذي بالدفع. في الوقت نفسه، يتم إرسال المبلغ

المستحق إلى المورد، ويحسب العقد الذكي ضريبة القيمة المضافة ويرسلها إلى السلطات الضريبية. وبالتالي، يتم التخلص من العديد من المعاملات في سلسلة ضريبة القيمة المضافة بواسطة Blockchain. تتتنوع أدوات الدفع في سياق التكنولوجيا المتقدمة. لقد ذُكر أنه في السنوات القادمة، سيتم استخدام VAT Coins الشبيهة بعملة البيتكوين كأداة دفع كالتالي :- (Frankowski & Bronowska, 2017) في الدول التي تقبل VAT Coin وسيتم دمجها في هذا النظام. سيتم سداد مدفوعات ضريبة القيمة المضافة باستخدام VAT Coin فقط من حيث مستندات الفاتورة المكتوبة للعقد الذكي

- قاعدة عامة، لا يمكن تحويل VAT Coins إلى نقد أو أي عملة أخرى، ومع ذلك، يمكن استخدام VAT Coins كأداة لتبادل النقد بين البلدان المدمجة في النظام.
- VAT Coins المدفوعة في كل من ضرائب المدخلات والمخرجات سوف يقوم بتسجيلها في الوقت الفعلي وإضافتها إلى Blockchain ونستنتج مما سبق بأن هناك العديد من الفوائد لاستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في دفع ضريبة القيمة المضافة كما يقلل النظام العبء الإداري على الشركات بشكل كبير. وبالتالي، فإن النظام يوفر الوقت وتکاليف خدمات المحاسبة. يتم إجراء معاملات ضريبة القيمة المضافة في الوقت الفعلي، علاوة على ذلك، فإن جميع المعاملات التي يتم تنفيذها بواسطة العقود الذكية تتسم بالشفافية كما يقلل النظام من مخاطر الاحتيال والأخطاء

٣/٧: فرض الضرائب على التسعير التحويلي:

يُعرف تسعير التحويل بأنه السعر المطبق بين الأطراف ذات الصلة في معاملة بين الشركات الشقيقة (على سبيل المثال، الشركات الأم، والأقسام، والفروع، والشركات التابعة، ومبيعات السلع والخدمات أو غيرها من المعاملات التجارية المماثلة داخل نفس مؤسسة الأعمال). يستخدم التسعير في الغالب لزيادة الأرباح العالمية بعد الدخل الضريبي. عندما يطلب من الأطراف ذات الصلة التعامل مع بعضها البعض، يتم استخدام سعر التحويل لتحديد التكاليف. تؤثر أسعار التحويل بشكل

مباشر على توزيع الدخل الخاضع للضريبة. وبالتالي، يمكن أن يؤثر تسعير التحويل الشركات بشكل مباشر على دخلها بعد الضرائب لتوسيع تلك المعدلات التي تختلف عبر الولايات القضائية الوطنية. تهدف الشركات في الغالب إلى خفض الضرائب على التجارة الخارجية، والحصول على المزيد من استرداد الضرائب في التصدير، وإخفاء أو تقليل قاعدة الخصم الضريبي، وتوزيع نفقات المكتب الرئيسي بطريقة تقلل العبء الضريبي وتقليل العباء الضريبي بشكل غير مباشر عن طريق زيادة التجارة الخارجية وقيود تحويل الأرباح. في الأدبيات الضريبية، يتم تعريف التسعير التحولي على أنه طريقة لتوزيع الأرباح المخفية. بعبارة أخرى، إذا قامت الكيانات بشراء أو بيع سلع أو خدمات بسعر تحدده مقابل مبدأ التجارة الحرة مع الأطراف ذات الصلة، فإن الأرباح تعتبر توزيع المكاسب مخفى كلياً أو جزئياً من خلال التسعير التحولي. مبدأ التنازل عن المنافسة هو أحد المعايير المقبولة دولياً لتسخير التحويل بين الأطراف ذات الصلة. يتطلب المبدأ أن تكون أسعار التحويل بين الأطراف ذات العلاقة مساوية للأسعار التي قد تفرضها الأطراف غير ذات العلاقة في نفس الظروف أو الظروف المماثلة. المادة 9 من اتفاقية الضرائب النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مخصصة لمبدأ طول الذراع. تنص على أن سعر التحويل بين كيانات الشركة يجب أن يعمل مثل كيانين مختلفين. الهدف الأساسي من توزيع الأرباح المخفية من خلال طريقة تسعير التحويل هو منع فقدان الكنز (OECD, 2014).

الغرض الرئيسي من حظر تحويل الكسب الخفي هو حماية حقوق المساهمين. ومع ذلك، يتبع على الشركات للأسباب المذكورة أعلاه محاولة إيجاد طرق جديدة للحصول على مكاسب مخفية من خلال تسعير التحويل. لهذا السبب، يعد تسعير التحويل قضية مهمة بين الشركات والسلطات الضريبية. تحاول الشركات زيادة أرباحها العالمية بعد الدخل الضريبي من خلال طرق توزيع المكاسب المخفية من خلال التسعير التحولي بينما تحاول السلطات الضريبية عدم السماح للشركات بتطبيق سعر ضد مبدأ عدم المساواة. وفقاً للبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، تشكل التجارة البينية حوالي ٣٠ % من التجارة العالمية تماماً. تختلف القوانين التي تنظم تسعير

التحويل لكل دولة، وتنطلب أن تتوافق المعاملات عبر الحدود بين الأطراف ذات الصلة مع السعر الحر. ببساطة، يجب أن يعكس هذا السعر المقترن أو المطبق بين الأطراف غير المرتبطة في السوق المفتوحة.(Demirhan,H, 2019)

لقد تم التأكيد على أن Blockchain بخصائصها ، يمكن أن تساعد في تقليل تعقيد تسعير التحويل. بعبارة أخرى، سيساعد استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain الشركات والقطاع العام على مراقبة إجراءات تسعير التحويل. تحاول السلطات الضريبية تعظيم الإيرادات للدولة بينما تحاول الشركات تعظيم أرباحها. هذان الهدفان في صراع مع بعضهما البعض. لهذا السبب، هناك خلافات بين السلطات الضريبية وداعي الضرائب. بمعنى آخر، قد تنشأ خلافات بين السلطات الضريبية والشركات كداعي ضرائب في العديد من المجالات. كما أن زيادة متطلبات التوثيق الناتجة عن التطورات الدولية وعمليات التقىش الخاصة بتسعير التحويل بناءً على تحليل المخاطر تجعل من الإلزامي للشركات إدارة سياسات التسعير التحويلي الخاصة بها بشكل استراتيجي، بما يتواافق مع كل من التشريعات ذات الصلة وهياكلها التشغيلية ، فإن التسعير التحويلي هو رسوم تجارية بين الأطراف ذات الصلة (مثل الشركة الأم) وشركة أجنبية خاضعة للسيطرة. لهذا السبب، يحتوي تسعير التحويل على مجال محتمل من مخاطر الامتثال الضريبي المرتفع للشركات متعددة الجنسيات وينطوي على آثار مهمة للتخطيط الضريبي وإعداد التقارير المالية. عادةً ما يتطلب تحديد سعر التحويل على أساس تجاري تحديد مكان إنشاء القيمة ونقلها. كما يتطلب أيضًا تحليل عوامل مثل الأصول المستخدمة، والمخاطر المفترضة، ووظائف الأطراف المعنية، ويتطلب بشكل صحيح تطبيق طريقة اقتصادية مناسبة منصوص عليها في لوائح الخزانة والتوجيهات الأخرى. غالباً ما تؤدي مشكلات تسعير التحويل إلى مزايا ضريبية غير مؤكدة. يجبر التسعير التحويلي سلطات الضرائب على إيجاد طريقة جديدة لتحديداتها. في السنوات الأخيرة، أصبحت تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain شائعة للعديد من المعاملات .

يعتمد تسعير التحويل التقليدي على الاتفاقيات التقليدية داخل الشركة (الاتفاقيات غير الرقمية). يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات يدوياً. وثائق المعاملات تتطوّر على مخاطر تزوير عالية. من الممكن التلاعب بالسجلات والمستندات بسهولة (Frankowski & Bronowska, 2017) في تسعير التحويل القائم على Blockchain، من السهل تتبع تدفق المعاملات وكذلك تتبع هوية جميع الأطراف المعنية من خلال دفتر الأستاذ الموزع على Blockchain. تمت كتابة الاتفاقيات في عقد ذكي ذاتي التنفيذ. جميع المعاملات مختومة بالوقت ومحظمة بالتشفير. وبالتالي، تم القضاء على إمكانية العبث في المعاملات. يخزن Blockchain كل جزء من المعلومات. يمكن لأي طرف لديه الصلاحية للدخول إلى Blockchain رؤية تدفق المعلومات هذا. هناك شروط محددة، ويتم تنفيذ المدفوعات بواسطة عقود ذكية إذا كانت تستوفي هذه الشروط.

٤/٧ : استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في المراجعة الضريبية :

تعتبر المراجعة الضريبية من أهم آليات مراجعة التمويل. تعرّف المراجعة الضريبية بأنه فحص حسابات ومعاملات دافعي الضرائب المتعلقة بالأحداث الخاضعة للضريبة من خلال موظفي مكاتب الضرائب، الذين يعتبرون خبراء في المجال ذي الصلة (Pehlivan, 1986). الضرائب بالنسبة للدولة، ليست فقط أداة مالية عامة ولكنها أيضًا أداة سياسة مالية. الغرض من أداة المالية العامة للدولة هو تعظيم الإيرادات الضريبية على أساس القوانين. الهدف الرئيسي من المراجعة الضريبية هو توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الخسارة الضريبية والتهرب الضريبي.

كما يُطلق على الفرق بين المبلغ الإجمالي للضرائب (أي الضرائب القابلة للتحصيل والضرائب المدفوعة طوعًا) فجوة الامتثال. الهدف الرئيسي من المراجعة الضريبية هو تقليل هذه الفجوة. يمكن القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى عدم الكفاءة في آليات المراجعة من خلال تطبيقات Blockchain.

٤/١ : آلية عملية سلاسل الكتل Blockchain في المراجعة الضريبية :-

Blockchain هو قاعدة معلومات يتم نسخه على أجهزة الكمبيوتر كنتيجة لمشاركة شبكة نظير إلى نظير. تستخدم آلية الاتصال داخل الشبكة التشفير (التشفير) لتحديد

هوية الشخص المتنقي والشخص الذي يرسل المعلومات. عندما يريد أحد الأقران إضافة بيانات إلى الكتاب، فإنهم يوفرون دقة وموثوقية هذه المعلومات لإضافتها إلى كتلة. من الضروري الحصول على موافقة النظير الآخر لتكامل البيانات أثناء مرحلة إدخال البيانات. تتم إضافة البيانات المعتمدة إلى كتلة لتشكيل سلسلة من الكتل وربطها بكتل أخرى، مثل البصمة الرقمية، من أجل تكوين Blockchain. بهذه الطريقة، يُسمح للأقران بمشاركة المعلومات وإجراء المعاملات بأمان مع بعضهم البعض دون وسيط. علاوة على ذلك، لا يمكن لأي شخص تغيير المعلومات المخزنة في Blockchain لأنها من المستحيل تغيير المعلومات المخزنة في قاعدة كل سلسلة. لديهم حجم معين بغض النظر عن حجم البيانات المدخلة. ينتج كل إدخال بيانات مخرجات جديدة، مما يعني أن المخرجات المنتجة تنتهي إلى البيانات المدخلة. لذلك، لن تناح الفرصة لمخرجات البيانات المختلفة للمطابقة. (Demirhan, H, 2019)

يعمل المراجعون عموماً بشكل مستقل عن مؤسساتهم من حيث اللوائح الصارمة والمعايير المهنية وقواعد السلوك. نتيجة لاستخدام سلاسل الكتل Blockchain في المراجعة الضريبية، سيركز المراجعون أيضاً أدائهم على الأمور التي لم يتم توفيرها وسيتم استخدام أدائهم بشكل فعال. بمعنى آخر، ستعني تكنولوجيا Blockchain تغييرًا جادًا للمراجعين. لا تقتصر المراجعة على التحكم في المعاملة فحسب، بل يفحص أيضًا تفاصيل المبلغ التقدي، وكذلك كيفية تسجيله وتصنيفه. عندما يتم فحص معاملة، يتم فحصها لمعرفة ما إذا كانت عملية بيع، أو نفقات، أو دفعه إلى دائن، أو معاملة تم إنشاؤها بقيمة. سيوفر للمراجعين مزيداً من الوقت في التركيز على هذه المشكلات المحينة بتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain. كما تقدم تكنولوجيا سلاسل الكتل فرصاً مهمة للمحاسبين.

ثالثاً: الدراسة الميدانية لاختبار وتحليل الفروض:

١. أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التوصل لأدلة ونتائج عملية من بيئة الأعمال المصرية حول اختبار مدى صحة الفرض التالي: "لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري".

٢. أداة جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الازمة للدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء كمصدر رئيسي لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء في ضوء مجموعة من الاعتبارات التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة الميدانية تتمثل في عرض الأسئلة بشكل مبسط وواضح، مما يجعلها قابلة لفهم من قبل مفردات العينة، وصياغة الأسئلة بشكل يساهي في تغطية متغيرات الدراسة على نحو متكامل.

وقدّمت الباحثة بتقسيم قائمة الاستقصاء إلى قسمين أساسيين هما:

- القسم الأول (البيانات الشخصية):

يحتوي على بعض الخصائص الديموغرافية لمفردات العينة كالمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة، وذلك للاطمئنان على مستوى القائمين بملء استمار الاستقصاء.

- القسم الثاني (أسئلة الاستقصاء):

يحتوي على مجموعة الأسئلة التي تمثل متغيرات الدراسة، وتم صياغتها لتغطي الجوانب التالية:

١. أهمية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في النظام الضريبي المصري.

٢. أثر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري، وذلك من خلال تحليل انعكاساتها المختلفة على

عمليات التحصيل الضريبي، فحص الملفات الضريبية للممولين، الوقت اللازم لمعالجة الإقرارات الضريبية، الأخطاء البشرية في إدارة الضرائب، وغيرها من إجراءات التحاسب الضريبي.

وقد اعتمدت الباحثة في تصميم أسئلة القسم الثاني من قائمة الاستقصاء على نظامين هما:
- نظام الأسئلة ذات النهاية المغلقة:

ويعتمد على تحديد مجموعة من الإجابات المحتملة للأسئلة يختار المستقصي منه من بينهم، وقد اعتمدت الباحثة على نظام الاستقصاء المغلق لما يتميز به من سهولة الترميز، وإمكانية الثقة فيه بصورة أكثر لشموله على أسئلة يسهل إدارتها وفهمها من قبل فئات المستقصي منهم، كما أنه يحتوي على إجابات محددة لتلك الأسئلة.

وقد اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت (Likert) المتدرج ذي الخمس نقاط لتحديد إجابات أفراد العينة، حيث يختار المستقصي منه إجابة من خمس إجابات تكون لكل منها وزن رقمي (أهمية نسبية) يمكن بيانها على النحو التالي:

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	الإجابات	أوزان الإجابات
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)		

- نظام الأسئلة ذات النهاية المفتوحة:

وذلك لإعطاء المستقصي منهم مجالاً لأي إضافات يرونها هامة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والتي تضفي مزيد من الأهمية على الدراسة.

٣. مجتمع وعينة الدراسة:

٣/١. مجتمع الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة الميدانية، اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفروض على تحديد مجتمع الدراسة الذي يتكون من الفئات التالية:

- **الفئة الأولى: المحاسبون:**

وتم اختيارهم من مجموعة متنوعة من الشركات بمختلف قطاعاتها خاصة المحاسبين المعنيين بإجراءات التحاسب الضريبي باعتبارهم من أهم الفئات الأكثر دراية بأهم متغيرات الدراسة، ومن ثم ستكون لآرائهم بالغ الأثر في التوصل لنتائج تتسم بالدقة والموضوعية.

- **الفئة الثانية: الممولون:**

سواء من أصحاب المنشآت الفردية أو الشركات، وتم الاعتماد على استطلاع آرائهم باعتبارهم مكلفين بدفع الضرائب وفقاً لأحكام القوانين الضريبية المختلفة مما يجعلهم على دراية بأهم متغيرات الدراسة، وبالتالي ستكون لآرائهم أثر بالغ على نتائج الدراسة.

- **الفئة الثالثة: مأموري ومستشاري الضرائب:**

وتم استطلاع آرائهم باعتبار أن طبيعة عملهم بمصلحة الضرائب المصرية تجعلهم على وعي وإدراك بأهم العوامل التي تساهم في تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري وانعكاس ذلك على الحد من معدلات التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وبالتالي ستنعكس آرائهم إيجابياً على نتائج الدراسة.

- **الفئة الرابعة: خبيري تكنولوجيا المعلومات:**

وتم اختيارهم من المعنيين بتكنولوجيا المعلومات بكل من مصلحة الضرائب المصرية ومجموعة متنوعة من الشركات لما لهم من خبرة عملية ودرائية تامة حول الانعكاسات المختلفة لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، ومن ثم سيكونون أكثر قدرة على تحديد انعكاس استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) على النظام الضريبي المصري.

٤/٣. عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة وأيضاً صعوبة حصر هذا المجتمع، فقد قامت الباحثة باختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة الحكمية غير الاحتمالية، وقد تم اللجوء إليها من أجل الوفاء بمتطلبات الدراسة، وقد روعي في هذه

العينة أن تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة وأن تتطبق عليها الموصفات المطلوبة لأغراض الدراسة.

٤. جمع البيانات:

قامت الباحثة بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات العينة الممثلة لمجتمع الدراسة من خلال مقابلة الشخصية وشرح أهم المتغيرات التي استندت عليها الدراسة والغرض من قائمة الاستقصاء من أجل تعظيم الاستفادة من استطلاع آرائهم وضمان جودة البيانات التي يتم الحصول عليها، فضلاً عن اعداد استمار الاستقصاء من خلال الموقع الإلكتروني لنماذج جوجل، <https://docs.google.com/forms>، وإرسال الرابط إلى عينة عشوائية من مجتمع الدراسة من خلال موقع التواصل الاجتماعي، وكانت الاستجابة جيدة من قبل مفردات العينة كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (١)
استجابات فئات الدراسة

فئات الدراسة	الاستثمارات الواردة	الاستثمارات المستجدة	الاستثمارات الصحيحة	العدد	النسبة
المحاسبون	٨٩	٤	٥٤.٥	٨٥	٩٥.٥%
الممولون	٩٢	٣	٣٣.٣	٨٩	٩٦.٧%
مأموري ومستشاري الضرائب	١٠٦	٥	٤٧.٧	١٠١	٩٥.٣%
خبيري تكنولوجيا المعلومات	٥٧	١	١٨.٢	٥٦	٩٨.٢%
الإجمالي	٣٤٤	١٣	٣٨.٨	٣٣١	٩٦.٢%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الاستجابات الصحيحة التي يتم الاعتماد عليها في إجراء الاختبارات الإحصائية بلغت (٩٦.٢%) على المستوى الإجمالي لفئات الدراسة وذلك بعد استبعاد بعض الاستثمارات لعدم صلاحيتها بسبب عدم استكمال البيانات نتيجة عدم الاجابة على كافة التساؤلات، بينما بلغت على المستوى التفصيلي (٩٥.٥%) لفئة المحاسبين، (٩٦.٧%) لفئة الممولين الخاضعين للأحكام الضريبية، (٩٥.٣%) لفئة مأموري ومستشاري الضرائب، و(٩٨.٢%) لفئة خبيري تكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات مرتفعة تشير إلى إمكانية الاعتماد على النتائج التي يتم التوصل إليها ومن ثم قابلية تعميمها على مجتمع الدراسة.

٥. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من قبل مفردات العينة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, Version 26)، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١/٥. معامل الثبات (الفا كرونباخ - Cronbach's Alpha):

حيث يتم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء، وذلك لتقدير مدى ثبات واعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة في الدراسة، ومن ثم تحديد مدى إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، فارتفاع معامل ألفا عن (٠.٦) يشير إلى ثبات الاتساق الداخلي لاستجابات مفردات العينة وعدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.

٢/٥. الانحدار البسيط (Simple Regression Model):

تستخدم الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار وتحليل أثر متغير واحد مستقل على المتغير التابع وتحديد مدى معنوية هذا الأثر، حيث يستدل على ذلك من خلال معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة التغييرات التي تحدث في المتغير التابع ويفسرها المتغير المستقل، كما يمكن من خلال مستوى المعنوية (Sig) الاستدلال على المعنوية الكلية والجزئية لنموذج الانحدار ومن ثم التأكيد من صلاحية ذلك النموذج في التنبؤ بالتغييرات التي تحدث في المتغير التابع.

٦. اختبار الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة:

اعتمدت الباحثة على هذا الاختبار للتحقق من صدق متغيرات الدراسة ومن ثم التأكيد من قدرة أسئلة الاستقصاء على قياس تلك المتغيرات بدقة وما يتربى على ذلك من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية وعدم وجود تحيز في هذه النتائج عند التحليل ومن ثم إمكانية تعديمهما. ويمكن الاستدلال على صدق وثبات متغيرات الدراسة من خلال مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث يمثل الحد الأدنى المقبول (٠.٦)، ويوضح الجدول (٢) قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها باستخدام مجموعة من العبارات الفرعية:

جدول (٢)

نتائج اختبار الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات (Alpha)	عدد الفقرات	رمز المتغير	متغيرات الدراسة
٠.٨٤٧	٠.٧١٨	٦	X	تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)
٠.٨٠٤	٠.٦٤٧	٩	Y	تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات آلفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة تجاوزت الحد الأدنى المقبول (٠.٦)، حيث تراوحت بين (٠.٦٤٧) و(٠.٧١٨)، كما تراوحت قيم معامل الصدق الذاتي بين (٠.٨٠٤) و(٠.٨٤٧)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى اعتمادية ومصداقية الأسئلة المستخدمة للتعبير عن متغيرات الدراسة وارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين محتوياتها ومن ثم إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات في إجراء الدراسة الميدانية وتعزيز النتائج على مجتمع الدراسة.

٧. اختبار فرض الدراسة:

"لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري"

لاختبار صحة هذا الفرض اعتمدت الباحثة على استخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل "Blockchain") الذي يرمز له بالرمز (X) والمتغير التابع (تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري) الذي يرمز له بالرمز (Y)، ويتبين من الجدول التالي (٣) أهم نتائج هذا التحليل:

جدول (٣)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرض الدراسة

"لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري"

المتغير التابع (Y)	المتغير المستقل (X)
تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري	تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)
٠.٦٨٨	قيمة معامل الانحدار (Beta)
مستوى معنوية (F) ٠.٠٠٠	قيمة (F) ٧٦٤.٠٨٨
مستوى معنوية (T) ٠.٠٠٠	قيمة (T) ٢٧.٦٤٢
معامل التحديد (R^2) ٠.٦٩٩	معامل الارتباط (R) ٠.٨٣٦
درجات الحرية عند (F) (٣٢٩-١)	مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠٥

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- القوة التفسيرية للنموذج:

بلغت قيمة معامل الارتباط (R) التي تشير إلى معامل الارتباط الثنائي بين متغيرين (٠.٨٣٦) مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (٠.٦٩٩) مما يشير إلى أن تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) كمتغير مستقل يفسر (٦٩.٩%) من التغيير في تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري كمتغير تابع، أما باقي النسبة (٣٠.١%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجهما ضمن نموذج الانحدار.

- المعنوية الكلية للنموذج:

يشير اختبار (F) إلى معنوية نموذج الانحدار ككل، حيث ارتفعت قيمة (F) المسوبية البالغة (٧٦٤.٠٨٨) عن قيمة (F) الجدولية البالغة (٣.٩٧) عند درجات حرية (٣٢٩-١) بمستوى معنوية (%)٥، وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية وأن المتغير المستقل (تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل "Blockchain") يسهم إسهاماً معتبراً في التأثير على المتغير التابع (تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري)، كما بلغ مستوى معنوية "F" (٠.٠٠٠) مما يشير إلى أن نسبة الخطأ في قبول هذا النموذج تقترب من الصفر.

كما تشير نتائج تحليل الانحدار إلى معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث يتضح ارتفاع قيمة (T) المسوبية وتبلغ (٢٧.٦٤٢) عن قيمة (T) الجدولية وتبلغ (١.٩٧) عند درجة حرية (٣٣٠) ومستوى معنوية (%)٥، وأيضاً اقتراب مستوى المعنوية عند (T) من الصفر، مما يؤكد على صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع.

وتأسيساً على ذلك، تخلص الباحثة إلى قبول الفرض البديل وهو:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري

رابعاً : النتائج والتوصيات :

١. نتائج الدراسة:

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج النظرية و الميدانية يمكن توضيحها فيما يلى :

نتائج الدراسة النظرية :

- سلاسل الكتل Blockchain توفر شفافية كاملة في جميع المعاملات الضريبية، مما يعزز من إمكانية تتبع البيانات المالية ويحد بشكل كبير من التهرب

الضريبي. كل معاملة تتم على Blockchain مسجلة بشكل دائم وغير قابل للتعديل، وهو ما يزيد من الثقة في النظام الضريبي.

- تكنولوجيا سلاسل الكتل تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة عمليات تحصيل الضرائب، من خلال اعتماد العقود الذكية التي تؤدي إلى التحصيل الآلي للضرائب بناءً على المعاملات. هذا يؤدي إلى تقليل التدخل البشري والحد من الأخطاء الناتجة عن العمليات اليدوية.
- تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain في النظم الضريبية يمكن أن يقلل بشكل كبير من النزاعات الضريبية من خلال إنشاء سجلات موثوقة ومفصلة للمعاملات المالية.
- هناك تحديات عديدة تواجه تطبيق سلسلة الكتل Blockchain في مصر، والتي تتطلب إصلاحات جوهرية في البنية التحتية والأنظمة القانونية والإداري و التشريعية.

نتائج الدراسة الميدانية :

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية قبول الفرض البديل وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) التي تشير إلى معامل الارتباط الثاني بين متغيرين (٠.٨٣٦) مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) وتحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (٠.٦٩٩) مما يشير إلى أن تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) كمتغير مستقل يفسر (٦٩.٩٪) من التغيير في تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري كمتغير تابع.

توصيات الدراسة :

- تعزيز التعاون المؤسسي ضرورة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الخبراء الضريبيين والشركات الرقمية و دافعى الضرائب من الأفراد و الشركات لضمان تنفيذ ناجح لتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain.
- التركيز على التحديات التقنية التي تواجه تطبيق سلاسل الكتل Blockchain في الأنظمة الضريبية. تشمل هذه التحديات قابلية التوسع، حيث تستهلك العمليات الكبيرة على سلاسل الكتل موارد طاقة كبيرة. يجب أن تبحث الدراسات في طرق تحسين كفاءة الطاقة وتقليل التكاليف المرتبطة بتشغيل النظام.
- إجراء دراسات تستهدف تحليل القوانين الضريبية الحالية في الدول النامية وتقديم توصيات ملموسة حول كيفية تعديل هذه القوانين لدعم التحول الرقمي، بما يشمل دمج العقود الذكية في النظام الضريبي، وضمان التوافق مع القوانين الدولية مثل GDPR.
- تطوير برامج تدريبية متقدمة لصناعة القرار والمسؤولين الضريبيين و العاملين بالقطاع الحكومي حول كيفية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain بفعالية. يمكن أن تشمل هذه البرامج طرق إدارة الهوية الرقمية، وتحسين الأمن السيبراني، ومراقبة الالتزام الضريبي من خلال الأنظمة اللامركزية.
- تحليل تأثير تطبيق سلاسل الكتل على النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي تطبيق هذه التكنولوجيا إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية من خلال تحسين الثقة في الأنظمة الضريبية وزيادة الشفافية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١/ الكتب:-

١. علام، احمد عبد السميع، (٢٠١٢)، "المالية العامة _ المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، (ط١)، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.
٢. عبد الواحد، السيد عطيه، (٢٠٠٠)، "مبادئ واقتصاديات المالية العامة"، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٨٠٩.
٣. سرور، احمد فتحي (١٩٩٠)، "الجرائم الضريبية"، ط١، القاهرة، دار النهضة العربية ، ص ٣٥.
٤. الجنابي، طاهر (٢٠٠٧)، "علم المالية العامة والتشريع المالي "، القاهرة، العانك للطباعة.

٢/ الدوريات العلمية:-

١. إبراهيم، أ.د. نبيل عبد الرءوف. (٢٠٢١). نموذج مقترن لتطبيق تقنية البلوك تشين على المعاملات المالية وقياس الربح الخاضع للضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية "دراسة تطبيقية". *مجلة الشروق للعلوم التجارية*، (١٣)، ص ٦٥-١.
٢. ابو عميرة، هشام. (٢٠٢٣). قياس إثر الرقمنة في تحسين الإيرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٠٠) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطنات الزمنية الموزعة. (*ARDL*) *مجلة السياسة والاقتصاد*، (٢١)، ص ٣٥٧-٣٩٧.
٣. جلال عبد الشافي الكناني، سوزان. (٢٠٢١). التهرب الضريبي: دراسة في التشريع المصري والسعدي *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية* ، جامعة المنصورة ، (١١) (٧٨)، ص ٧٤٣-٨٠٤.
٤. حسن، سيدة احمد احمد. (٢٠٢٣). التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، جامعة المنوفية، (٤٩)، (٢)، ص ٤٠٦ - ٣٧٣.
٥. الخطيب ، خالد. (٢٠٠٠). التهرب الضريبي. *مجلة جامعة دمشق* ، مج ١٦ ، ع ٢٤ ، ص ١٦٠.

٦. الديب، أسماء نبيل حامد أحمد. (٢٠٢٣). دور الضريبة في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (مربع كالدور) نموذجاً. *مجلة الشريعة والقانون ، القاهرة ٤٢ ، ٤٢* ، ص ١٤٨٧-١٤٣١.
٧. الزعبي، عبد الله بدر،بني سلامة، روان محمود، خطاطبة، حازم عادل، وخطاطبة، ميسر علي. (٢٠١٣). أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، مج ١٩ ، ع ٤ ، ص ٣٦-٩*.
٨. شحاته، محمد موسى علي. (٢٠٢٠). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م. "بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، مح ٧ ، ع ١ ، ص ٦٢-١*.
٩. الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، (٢٠١٩)، دراسة تحليلية لأثر فاعلية استخدام تكنولوجيا سلاسل الثقة في البيئة المحاسبية وانعكاسها على قطاعات الأعمال المختلفة، *مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٣ العدد ١*.
١٠. صيري، أيمن محمد. (٢٠٢٠). أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك شين) على مسؤولية مراجع الحسابات، *مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مجلد (٢٤) ، العدد (١) ، ص ٧٤٣-٨٠١*.
١١. عازر، رانيا هاني رمزي. (٢٠٢٣). انعكاسات التكامل بين البيانات الضخمة Big Data وسلاسل الكتل الرقمية Blockchain على ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في بيئه الأعمال المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، ٤ (٢) ، ص ٣٣٥-٣٨٠*.
١٢. عبده، إيمان محمد السعيد سلامة. (٢٠١١). مكافحة التهرب الضريبي يحقق العدالة الاجتماعية: ورقة عمل *الفكر المحاسبي ، مج ١٥ ، عدد خاص ، ص ٢٣٢-٢٤٥*.
١٣. عثمان، نهلة محمد السيد ابراهيم، & العمير، محمد احمد محمد، (٢٠٢٣)، تأثير تقنية سلاسل الكتل «Blockchain» على صناعة الخدمات المالية وانعكاسها على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي، *المجلة العربية للإدارة*.
١٤. عقل، يونس حسن، & حامد، سمحى عبد العاطى. (٢٠٢٠). مشكلات المعاملة الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين (Blockchain) في مصر "دراسة دولية مقارنة". *الفكر المحاسبي ، ٤ (١) ، ص ٣٢٢-٣٨٤*.

١٥. عليمات، خالد عيادة. (٢٠١٣). التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه. *مجلة الاقتصاد الجديد* مج ٤ ، ع ١٧ ، ٣٨-١٧.
١٦. العواجي، وائل عمران على، & علي، زينب السيد محمود. (٢٠٢٢). دور سلسلة الكتل في رفع كفاءة الخدمات العامة في مصر إطار مقترن. *المجلة العربية للإدارة* ، ص ١٨-١.
١٧. الميهى، رمضان عبد الحميد الميهى، البسطويسي، مروه أحمد عبد الرحمن، السوداني، إيمان قطب رجب. (٢٠٢٢). أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ " دراسة ميدانية ". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية* ، (٢) ١٣ ، ص ٣٢٨ - ٣٦٧ .
١٨. نصیر، مبروك محمد السيد. (٢٠٢٣). إطار مقترن لاستخدام تكنولوجيا البلوك تشين في تطبيق المعاملة الضريبية للأنشطة الرقمية وصناعة المحتوى بمصلحة الضرائب المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية* ، (٤) ٢ ، ص ٥٤٣-٥٧٧.
١٩. ولد الشيباني، ختار. (٢٠١٦). التهرب الضريبي. *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية* ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع ٨، ص ١٨٣-١٩٩.
٢٠. يوسف عبد الرحيم خليفة، محمد. (٢٠٢٢). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الایرادات الضريبية (في ضوء استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠/٢٠٢٠) *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* ، (٣) ١٣ ، ص ٣٢٥-٣٦٦ .
٢١. يونس، وليد حمدى الحسينى. (٢٠٢٢). إطار مقترن لتطبيق سلاسل الكتل (block chain) على المعاملات المالية الحكومية بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين (دراسة حالة في قطاع الشهر العقاري). *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية* ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، المجلد ٣ العدد (١) ، ص ٨٧٣-٩٢٢ .

٣/١ الرسائل العلمية: -

١. العميان، دانيه حابس سفهان. (٢٠٢٠). الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد:

دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٤/٤ أخرى: -

١. السبيسي ، فاطمة. (٢٠١٩). اتجاهات تطبيق تقنية البلوكشين Blockchain في دول الخليج ، تم النشر بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ متحدة على:

<https://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/2019/07/Paper-2019.07-Blockchain.pdf>

٢. عبد المنعم ، د. هبة. & الفران، صبرى. (٢٠٢١). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية ، تم النشر بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٢١ ، متاحة على:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/rqmnt-althsyl-aldryby-fy-aldwl-alrbyt>

٣. عبد القادر ، مصطفى محمود. (٢٠١٨). مكافحة التجنب الضريبي الدولي في ضوء
أنشطة الاقتصاد الرقمي: هل هو ضرورة أم رفاهية؟ تم النشر بتاريخ ١٤ يونيو
٢٠١٨ متأثرة على:

٤١%٩D%٧A%٨D%٨٣%٩D%٨٥%٩https://eecs.org.eg/%D
-٩A%٨AD%D%٨D%
%٨D%٨٦%٩AC%D%٨AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D
-٩A
%٨A%D%٨%D%٩D%٩B%٨D%٩B%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D
A-٨%٩D%٨A
%٩D%٨٤%٩D%٨٨%٩AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D
-٩A%٨D%٨٨%٩D%٩B%٨A-%D%٨٤%٩D%٨١%٩A-%D%٨
A-٨%٩D%٨٣A%٨%D

٤. قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، مصلحة الضرائب المصرية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

2/1 Books: -

1. Demirhan, H. (2019). Effective taxation system by Blockchain technology. *Blockchain economics and financial market innovation: Financial innovations in the digital age*, 347-360.
2. Singhal, B., Dhameja, G., & Panda, P. S. (2018). *Beginning Blockchain: A Beginner's guide to building Blockchain solutions* (Vol. 1). New York: Après.

2/2 Periodicals: -

1. Cai, C. W. (2021). Triple-entry accounting with Blockchain: How far have we come? *Accounting & Finance, WILEY online Library*, 61(1), 71-93. First published: 18 October 2019.
2. Dashkevich, M., Bondarenko, L., Mahurin, A., Sukh, I., & Todorova, O. (2020). Blockchain technology as an organization of accounting and management in a modern enterprise. *International Journal of Management (IJM)*, 11(6).
3. Grundel, L. P., Zhuravleva, I. A., Andrushchak, O. V., Knyazeva, A. V., & Kazakova, Y. Y. (2021). Applications of Blockchain in Taxation: New Administrative Opportunities. Management. Web ology, Volume 18, Special Issue on Computing Technology and Information Management, September, 2021. (242-252) Available at <http://www.webology.org>.
4. Kuromitsu's, I., Papadaki, M. and Al Barghouti, N.B. (2018) Design of the Blockchain Smart Contract: A Use Case for Real Estate. *Journal of Information Security*, 9, 177-190.
<https://doi.org/10.4236/jis.2018.93013>

5. Li, W., Wang, Y., Li, J., & Au, M. H. (2021). Toward a Blockchain-based framework for challenge-based collaborative intrusion detection. *International Journal of Information Security*, 20, 127-139.
6. Rahayu, S. K. (2022). Implementation of Blockchain in minimizing tax avoidance of cryptocurrency transaction in Indonesia. *International Journal of Research and Applied Technology (INJURATECH)*, 2(1), 30-43.
7. Seebacher, S., Schpritz, R., & Stager, G. (2021). Towards an understanding of technology fit and appropriation in business networks: evidence from Blockchain implementations. *Information Systems and E-Business Management*, 19(1), 183-204.
8. Seminar, S., Calandra, D., & Biancone, P. (2021). Blockchain, trust, and trust accounting: Can Blockchain technology substitute trust created by intermediaries in trust accounting? A theoretical examination. *International Journal of Management Practice*, 14(2), 129-145.
9. Setiawati, M. S., Utami, N. D., Sarangi, A. H., & Hendra wan, A. (2020). Blockchain technology application for value-added tax systems. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 6(4), 156.
10. Setiawati, M. S., Utami, N. D., Sarangi, A. H., & Hendra wan, A. (2020). Blockchain technology application for value-added tax systems. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 6(4), 156.

2/3 Others: -

1. Ainsworth, Richard Thompson and Schact, Andrew, Blockchain (Distributed Ledger Technology) Solves VAT Fraud (October 17, 2016). Boston Univ. School of Law, Law and Economics Research

- Paper No. 16-41, Available at
SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2853428> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2853428>
2. Boucher, P., Nascimento, S., & Kritikos, M. (2017). How Blockchain technology could change our lives—in-depth analysis-European Parliamentary Research Service, Scientific Foresight Unit (STOA)—PE 581.948. February 2017.
 3. Davidson, S., De Filippi, P., & Potts, J. (2016). Disrupting governance: The new institutional economics of distributed ledger technology. Available at SSRN 2811995.
 4. Frankowski, E., Baranski, P., & Bronowska, M. (2017). Blockchain technology and its potential in taxes. Deloitte. Accessed December 21, 2018 from <https://cognizium.io/uploads/resources/Deloitte%20-%20Blockchain%20Technology%20and%20its%20potential%20in%20Taxes%20-%202017%20-%20Dec.pdf>
 5. Heston, T. F. (2017). A case study in Blockchain healthcare innovation.
 6. Hoda,Ibrahim & Salwa,hussein.(2022). BLOCKCHAIN APPLICATION AND THEIR TAX TREATMENT IN THE KINGDOME OF Saudi Arabia – PROBLEM AND SULOTIONS (PROPOSED FRAMEWORK),*المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*, 4(2), 76-108.
 7. Houben, R., & Sneers, A. (2018). Cryptocurrencies and Blockchain: Legal context and implications for financial crime, money laundering and tax evasion. European Union, Available At: <http://www.europarl.europa.eu>.
<https://www.taxnotes.com/tax-notes-international/tax-system-administration/new-frontiers-tax-agencies-explore-Blockchain/2017/04/03/swkw?highlight=Blockchain>

8. ICAEW IT Faculty. (2017). Blockchain and the future of accountancy. Accessed December 13, 2018 from <https://www.icaew.com/technical/technology/Blockchain-and-cryptoassets/Blockchain-articles/Blockchain-and-the-accounting-perspective>
9. Johnston, S. S., & Lewis, A. (2017). New frontiers: Tax agencies explore Blockchain. *Tax Notes International*, 86(9), 16–19.
10. Kim, Y. R. (2022). Blockchain initiatives for tax administration. *UCLA L. Rev.*, 69, 240. Available At: https://heinonline.org/hol-cgi-bin/get_pdf.cgi?handle=hein.journals/uclalr69§ion=7
11. Liu, M., Wu, K., & Xu, J. J. (2019). How will Blockchain technology impact auditing and accounting: Permissionless versus permissioned Blockchain. *Current Issues in auditing*, 13(2), A19-A29.
12. Nakamoto, S. (2008). Bitcoin: A peer-to-peer electronic cash system. <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>.
13. OECD. (2014). 2014 Update to the OECD model tax convention. From <https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-sub-issues/oecd-mtc/2014-update-model-tax-concentration.pdf>
14. Pehlivan, O. (1986). Tax audit and efficiency in tax audit (Vergi Dinnertime vet Vergi Donetidine Teknik). *Vergi Dunas*, 62, 35–42.
15. PwC. (2017, February). How Blockchain technology could improve tax system. Accessed December 9, 2018 from <https://www.pwc.co.uk/issues/futuretax/assets/documents/how-Blockchain-could-improve-the-tax-system.pdf>
16. Szabo, N. (1997) Formalizing and Securing Relationships on Public Networks. First Monday, 2, No. 9. <http://firstmonday.org/ojs/index.php/fm/article/view/548/469>
17. Wang, J. (2020). Application of Blockchain technology in tax collection and management. In *Cyber Security Intelligence and Analytics*:

- Proceedings of the 2020 International Conference on Cyber Security Intelligence and Analytics (CSIA 2020), Volume 2, (p. 50-58). Springer International Publishing.
18. Yermack, D. (2017). Corporate governance and Blockchains. *Review of finance*, 21(1), 7-31.
19. Zhu, C. X. (2021). Analysis on tax collection and management of digital economy. In E3S Web of Conferences (Vol. 253, p. 03046). EDP Sciences.